

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Finance & Accounting



الجامعة الإسلامية – غزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية التجارة
ماجستير محاسبة وتمويل

علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح

(دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

The Relation Between Auditor's Fees and Earnings Management

(An applicable study based on the companies listed in the Palestine Exchange)

إعدادُ البَاحِثِ

رجب مصطفى رجب علي

إشرافُ

الأستاذ الدكتور

سالم عبد الله حلس

أستاذ المحاسبة والتمويل

قُدِّمَ هَذَا البَحْثُ إِسْتِكْمَالاً لِمُنْتَظَمَاتِ الحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ
فِي إِدَارَةِ الأَعْمَالِ بِكُلِّيَةِ التِجَارَةِ فِي الجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

فبراير/ 2016

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح

The Relation Between Auditor's Fees and Earnings Management

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	رجب مصطفى علي	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	25.5.2016	التاريخ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



هاتف داخلي 1150

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

الجامعة الإسلامية - غزة
The Islamic University - Gaza

ج س غ /35
الرقم 2016/03/14
Date التاريخ

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ رجب مصطفى رجب على لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

The Relation Between Auditor's Fees and Earnings Management – An Applicable Study Based on the Companies Listed in the Palestine Exchange

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 05 جماد الآخر 1437هـ، الموافق 2016/03/14م الساعة الثانية مساءً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً و رئيساً	أ.د. سالم عبد الله حلس
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. ماهر موسى درغام
.....	مناقشاً خارجياً	د. إسكندر محمود نشوان

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله و لزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤف علي المناعمة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة استكشاف علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح في قطاعي شركات التأمين وشركات البنوك المدرجة في بورصة فلسطين من ناحية، والتعرف على العوامل المرتبطة بإدارة الأرباح من ناحية أخرى، وبيان نوع العلاقة بين كل عامل من هذه العوامل وإدارة الأرباح. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستناد على أسلوبين رئيسيين في الدراسة: أولهما نموذج نسبة ميلر لقياس إدارة الأرباح في قطاعي شركات التأمين وشركات البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وثانيهما إيجاد علاقة الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان بين أتعاب التدقيق (المتغير المستقل)، وإدارة الأرباح (المتغير التابع)، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات الضابطة وهي حجم المنشأة: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، الخسارة، الرافعة المالية، ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية.

ومن أهم نتائج الدراسة قيام جميع شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بممارسة إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة من (2010-2014)، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين متغير أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح لشركات قطاع التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك وجود علاقة سلبية بين متغير أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح لشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين كل من متغير (حجم المنشأة، التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، الخسارة، الرافعة المالية، ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية) وإدارة الأرباح في قطاعي شركات التأمين وشركات البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

وفي ضوء نتائج الدراسة، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بترشيد ممارسة إدارة الأرباح لما لها من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية وعلى جميع الأطراف المعنية بالشركة، وإلزام الشركات بالإفصاح عن قيمة أتعاب التدقيق بشكل مستقل وعدم دمجها ضمن بند أتعاب مهنية واستشارية، وإلزام مكاتب التدقيق بالجانب الأخلاقي وبما جاء بميثاق الأخلاق المهنية للحد من ممارسة الشركات لإدارة أرباحها، وضرورة تنظيم أعمال الخدمات الاستشارية في مكاتب التدقيق بما يسمح بعدم تأثير أتعاب تلك الخدمات على أتعاب التدقيق.

Abstract

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

This study attempts to explore the relations between the auditing fees and the earnings management in the sectors of insurance, banks and the financial services within the Palestine Exchange. In order to achieve the goals of the study, two primary methods were adopted: First, the Miller Ratio to measure the earnings management. Second, finding the correlation, by using the Spearman correlation coefficient, between the auditing fees and the earnings management.

The study found a positive correlation between the auditing effort and the earnings management within the insurance companies listed in the Palestine Exchange, and there was a negative correlation between the auditing effort and the earnings management within the bank sector companies listed in the Palestine Exchange. The study also found a negative correlation between these variables (size of the enterprise, cash flow of the operational activities, loss, financial leverage, the auditing office being connected to international auditing offices.) and the earnings management in the sectors of insurance companies, banks and the financial services within the Palestine Exchange.

Based on the results, the study concluded a set of recommendations, among the most important of which is the need of the companies listed in the Palestine Exchange to rationalize the practice of financial management for its adverse effects upon the economic development and upon all the concerned parties within the enterprise. And obliging the companies to disclose the value of auditing fees independently, and not to include it within the Professional and consulting fees' section. And obliging the auditing offices with moral side and with the code of professional ethics to reduce the earnings management by the companies

اللهم لا تجعل لنا إلا ما جلسنا، إنك أنت العليم الحكيم،

اللهم جلسنا ما نفعنا، ولا نفعنا بما جلسنا، وزونا جلسنا

اللهم اجعل عملي عزرا

نافعا لعبادك .

واجعله في ميزان حسناتي

يوم العرض عليك

الإهداء

إلى روح أخي الشهيد باذوق الله

الحبيب مصعب

إلى من صدرت اللائحة عن وردي لشهد في طريق العلم

أمي الحبيبة.

إلى رمز العطاء بلا حدود

أبي الغالي.

إلى زوجتي الغالية وأبنائي الأجزاء عمر، فاطمة الزهراء

إلى إخواني وسندي في الحياة ياسر وسعد

إلى أخواني الكريمة

إلى كل من علمني حرفاً أو قرأ لي حرفاً

إلى أعمامتي وأصدقائي والأقارب الأجزاء

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا (محمد صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ...

فإنني أشكر الله (تبارك وتعالى) على توفيقه وإعانتته لي على إتمام هذا الجهد المتواضع، والسير على درب العلم بخطى هادئة ودافئة، وهذا كله من فضله وكرمه، وعملاً بقوله (عليه الصلاة والسلام): " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " فإنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى الجامعة الإسلامية بغزة، ممثلة برئيسها وإدارتها، وكذلك إلي عمادة الدراسات العليا وكلية التجارة والعاملين فيها.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى مشرف الدراسة الأستاذ الدكتور/ سالم عبد الله حلس أستاذ المحاسبة والتمويل الذي لم يدخر جهداً إلا وقدمه لي، وكان مثلاً للمشرف الحريص على إخراج هذه الدراسة بصورة وكفاءة مهنية عالية، وأسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته، كما وأتوجه بالشكر والعرفان إلى لجنة التحكيم العلمية ممثلة بالأستاذ الدكتور/ ماهر موسى درغام "أستاذ المحاسبة والمراجعة ورئيس قسم المحاسبة" مناقشاً داخلياً، والدكتور/ اسكندر محمود نشوان أستاذ المحاسبة المساعد في جامعة الأقصى مناقشاً خارجياً لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة.

وختاماً فإن التوفيق كله من الله فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت أو زللت فطبيعة النفس البشرية هي التقصير والنسيان.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	م.
ت	ملخص الدراسة باللغة العربية.	1
ث	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.	2
ج	دعاء	3
ح	الإهداء	4
خ	شكر وتقدير.	5

الفصل الأول "الإطار العام للدراسة"

2	المقدمة.	1.1
3	مشكلة الدراسة.	2.1
4	أهداف الدراسة	3.1
4	أهمية الدراسة	4.1
5	متغيرات الدراسة	5.1
6	صياغة نموذج الدراسة	6.1
7	فرضيات الدراسة	7.1
7	الدراسات السابقة	8.1
7	الدراسات التي تناولت أتعاب التدقيق	1.8.1
11	الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح	2.8.1
18	الدراسات التي تناولت العلاقة بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح	3.8.1
21	التعليق على الدراسات السابقة	4.8.1

الفصل الثاني : "أتعاب التدقيق"

24	المبحث الأول: مقدمة عامة حول قضية أتعاب التدقيق	1.2
25	مقدمة	0.1.2
25	مفهوم أتعاب التدقيق	1.1.2
25	أشكال أتعاب التدقيق	2.1.2

27	مراحل تحديد أتعاب التدقيق	3.1.2
29	العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق	4.1.2
31	شروط تحديد أتعاب التدقيق	5.1.2
32	المبحث الثاني: الاهتمام الرسمي بموضوع تحديد الأتعاب	2.2
33	مقدمة	0.2.2
33	تحديد الأعمال والتصرفات التي يجب على المراجع أن يتجنبها عند تحديده لأتعابه	1.2.2
33	تحديد السلطات التي يناط بها أمر تحديد الأتعاب	2.2.2

الفصل الثالث " أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح "		
38	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة الأرباح	1.3
39	مقدمة	0.1.3
39	تعريف إدارة الأرباح	1.1.3
41	أهداف إدارة الأرباح	2.1.3
42	دوافع إدارة الأرباح	3.1.3
45	أساليب إدارة الأرباح	4.1.3
48	نتائج إدارة الأرباح	5.1.3
50	المبحث الثاني: علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح	2.3
51	مقدمة	0.2.3
51	نبذة عن بورصة فلسطين	1.2.3
52	أهم المحطات في تاريخ البورصة	1.2.3.1
53	رؤية البورصة	1.2.3.2
53	رسالة البورصة	1.2.3.3
53	الأهداف الرئيسية للبورصة	1.2.3.4

الفصل الرابع "الدراسة التطبيقية"		
55	مقدمة	1.4
55	طرق جمع البيانات	2.4
56	مجتمع الدراسة وعينتها	3.4
56	المعالجات الإحصائية	4.4
57	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	5.4
59	منهج الدراسة	6.4
64	بيانات الدراسة	7.4
64	اختبار الفرضيات	8.4
70	نتائج تحليل الانحدار الخطي	9.4

الفصل الخامس "النتائج والتوصيات"		
76	النتائج	1.5
77	التوصيات	2.5
77	الدراسات المقترحة	3.5

المراجع		
79	أولاً: المراجع العربية	1.5
83	ثانياً: المراجع الأجنبية	2.5
86	الملاحق	3.5

الصفحة	قائمة الجداول	م.
41	جدول رقم (1) أهداف إدارة الأرباح ومضامينها	.1

57	جدول رقم (2) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	.2
57	جدول رقم (3) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة	.3
59	جدول رقم (4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة	.4
60	جدول رقم (5) نتائج قياس ممارسة الشركات لإدارة الأرباح	.5
64	جدول رقم (6) يوضح معامل الارتباط بين أتعاب المدقق وإدارة الأرباح لشركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك	.6
66	جدول رقم (7) يوضح معامل الارتباط بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح لشركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك	.7
67	جدول رقم (8) يوضح معامل الارتباط بين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وإدارة الأرباح لشركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك	.8
68	جدول رقم (9) يوضح معامل الارتباط بين الخسارة وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك	.9
69	جدول رقم (10) يوضح معامل الارتباط بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك	.10
70	جدول رقم (11) يوضح معامل الارتباط بين ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك	.11
71	جدول رقم (12) يوضح تحليل الانحدار الخطي المتعدد لشركات قطاع التأمين	.12
73	جدول رقم (13) يوضح تحليل الانحدار الخطي المتعدد لشركات البنوك	.13

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	م.
6	شكل رقم (1) نموذج الدراسة	.1

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1: المقدمة

2.1: مشكلة الدراسة

3.1: أهداف الدراسة

4.1: أهمية الدراسة

5.1: متغيرات الدراسة

6.1: صياغة نموذج الدراسة

7.1: فرضيات الدراسة

8.1: الدراسات السابقة

1.8.1: الدراسات التي تناولت أتعاب التدقيق

2.8.1: الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح

3.8.1: الدراسات التي تناولت العلاقة بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح

4.8.1: التعليق على الدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1: المقدمة:

تعتبر المحاسبة نظام معلومات مفتوح يتعامل مع البيئة، بحيث يأخذ المعلومات منها ويعالجها ويوصلها إلى مستخدميها على شكل قوائم مالية، وتعد تلك القوائم من أهم المصادر التي تزود متخذي القرارات الاقتصادية، وخاصة المستثمرين فهي تمكنهم من تقييم الاتجاهات المستقبلية للشركات كمقدرة الشركة على تحقيق الأرباح كفاية لإدارة الشركة وغيرها من التوقعات المستقبلية، وهو الأمر الذي يقضي بأن تحتوي تلك التقارير معلومات صحيحة وعادلة لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله. وعلى الرغم من أن الإدارة تقوم بإعداد هذه المعلومات في إطار معايير المحاسبة الدولية التي تهدف إلى ترشيد القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، فإن هذه المعايير لا تزال تمكن إدارة الشركة من اللجوء إلى بعض الإجراءات والسياسات المحاسبية سعيًا وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) في ربحيتها أو في مركزها المالي، وذلك من خلال الاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقديرات المحاسبية بما يخدم أهداف الإدارة دون أهداف الشركة، ويطلق على هذه العملية بإدارة الأرباح "Earnings Management" (حمادة، 2010: 88).

ومما لا شك فيه أن مهنة التدقيق لها دورها الإيجابي في الحد من الآثار السلبية لإدارة الأرباح، حيث إنها تهدف أساساً إلى إبداء الرأي العام في مدى عدالة وصدق القوائم المالية، وعند إنجاز المدقق لهذا الدور الجوهرى فإنها تقع على مسؤوليته زيادة الجهد المبذول والاختبارات التفصيلية أثناء تنفيذ مهام تدقيق القوائم المالية للعملاء الذين يمارسون سلوك إدارة الأرباح حيث يحتاج المدقق بذل جهداً إضافياً وإجراء اختبارات أوسع، وذلك بغرض تنفيذ مهام التدقيق بالجودة المطلوبة مما ينعكس إيجابياً على الحد من سلوك إدارة الأرباح عند هؤلاء العملاء ويؤدي بذل جهد إضافي بالطبع الي زيادة أتعاب التدقيق (Schelleman and Knechel) (2003: 4).

وتعتبر أتعاب التدقيق التي يتقاضها المدقق الخارجي إحدى المؤشرات المهمة التي تؤثر على استقلالية وجودة الخدمة التي يقدمها، ففي ظل المنافسة الحادة في سوق التدقيق تميل

الأتعاب إلى الانخفاض متأثرة بعامل الطلب والعرض، مما يؤثر سلباً على استقلالية المدقق بشكل جوهري (حلس، 2003: 262)، وبالتالي فإن زيادة نزاهة وموضوعية المدقق تزيد استقلاليته ومن ثم تخفيض ممارسات إدارة الأرباح.

وعليه يمكن القول بأن هناك أسباب تشير إلى وجود علاقة بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح، وعليه تسعى الدراسة إلى بيان هذه العلاقة، ومن ثم الوقوف على أثر أتعاب التدقيق في إدارة الأرباح.

2.1: مشكلة الدراسة:

تتفاوت أتعاب التدقيق باختلاف حجم وطبيعة ومكانة الشركات أو المؤسسات المراد تدقيقها، ويعود ذلك لتقييم المدقق لعمليات أنشطة الشركة ومدى خطورة بعض الممارسات التي من شأنها أن تؤثر على معالجة العمليات في الشركات من خلال استخدام الطرق والسياسات المحاسبية المتاحة للتأثير على صافي الربح. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

"ما مدى وجود علاقة بين أتعاب التدقيق وممارسة إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟"

وينفرد منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل توجد علاقة بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. هل توجد علاقة بين التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية للمنشأة وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
3. هل توجد علاقة بين خسارة المنشأة وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
4. هل توجد علاقة بين نسبة الرافعة المالية للمنشأة وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
5. هل توجد علاقة بين ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟

3.1: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى دراسة علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، وينبثق عن الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

1. بيان مدى ممارسة إدارات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لإدارة الأرباح.
2. التعرف على العوامل المرتبطة بإدارة الأرباح، وبيان نوع العلاقة بين كل عامل من هذه العوامل وإدارة الأرباح.
3. التعرف على الأتعاب التي يتقاضها المدققون في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

4.1: أهمية الدراسة :

يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى:

1.4.1: أهمية عملية

- 1- تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية عملية التدقيق التي يقوم بها المدقق الخارجي من خلال دراسة المتغيرات التي قد يكون لها أثر كبير في تحديد أتعاب التدقيق.
- 2- كما يضيف على الدراسة أهمية إضافية كونها تتناول موضوع إدارة الأرباح وتبحث في علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- 3- كما وتتبع أهميتها من خطورة ممارسات التلاعب في القوائم المالية وتواطؤ مدققي الحسابات مع إدارة الشركات.
- 4- تزداد أهميتها من حيث تطبيقها على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين والتي تمثل جزءاً كبيراً من بيئة الأعمال الفلسطينية .

2.4.1: أهمية علمية (أكاديمية)

تمثل هذه الدراسة مصدراً ومرجعاً هاماً للباحثين والمهتمين بالمهنة وتطويرها، وخاصة الجمعيات المهنية التي تنظم المهنة وتسعى للارتقاء بها، كما وتوفر لمكاتب التدقيق نموذجاً لتحديد أتعاب التدقيق.

5.1: متغيرات الدراسة:

• المتغير التابع: إدارة الأرباح.

تم قياس مدى ممارسه إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لقطاع التأمين وقطاع البنوك، خلال الفترة (2010-2014)، من خلال استخدام نموذج نسبة ميلر (Miller Ratio) لقياس إدارة الأرباح، ويعتمد النموذج على نسبة العلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب، وبين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب، ويمكن استخدام هذه النسبة لاكتشاف التلاعب في الأرباح حيث تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود تلاعب أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر فإن ذلك يكون مؤشراً على وجود تلاعب في رقم الأرباح (الداعور، 2013: 148).

• المتغير المستقل: أتعاب التدقيق.

المتغير المستقل في هذه الدراسة هو أتعاب التدقيق، وتم الحصول على قيمة أتعاب التدقيق من واقع البيانات المالية للشركات محل الدراسة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010-2014)، ونظراً لعدم إلزامية الشركات المساهمة بالإفصاح عن أتعاب المراجعة في صلب القوائم المالية أو إيضاحاتها فقد واجه الباحث صعوبة في الحصول على قيمة أتعاب التدقيق الخارجي بسبب عدم إفصاح الشركات عن قيمة الأتعاب بشكل صريح بل ضمننت في القوائم المالية ضمن بند أتعاب مهنية واستشارية، وعليه فإن التحليل اعتمد على قيمة إجمالي الأتعاب المهنية والاستشارية.

• المتغيرات الضابطة:

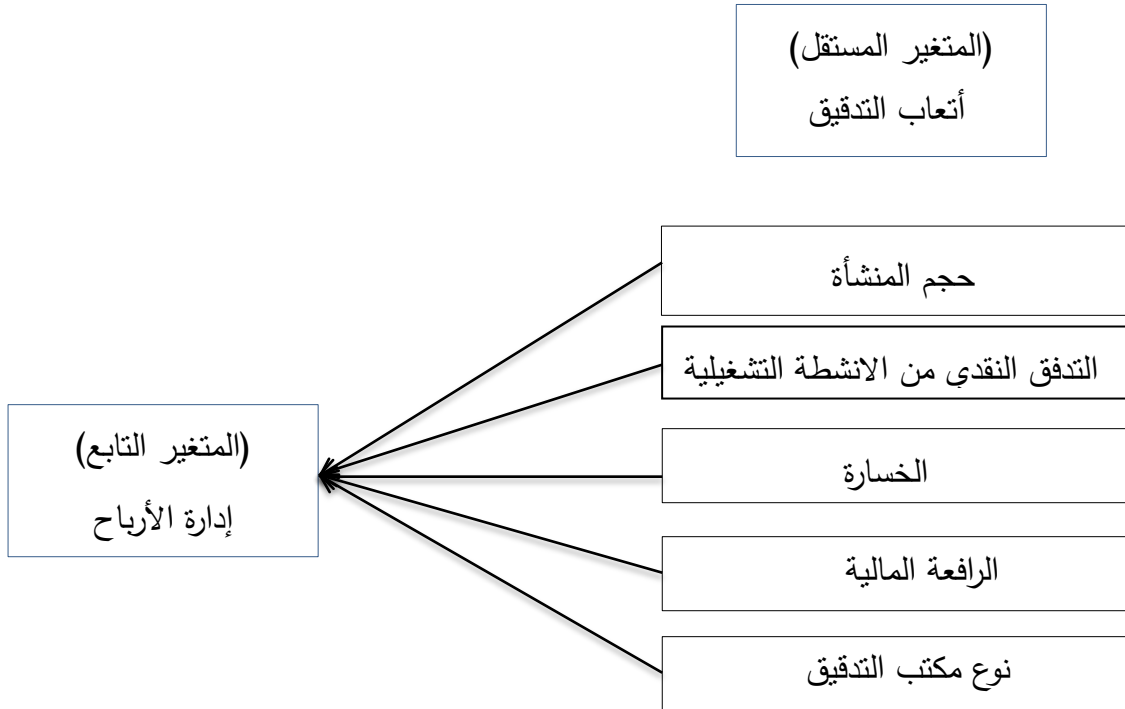
يوضح (Leefflang, 2010) في دراسته أسباب اختيار المتغيرات الضابطة، حيث تم اختيار متغير حجم الشركة كعنصر تحكم ويتم قياسه باستخدام قيمة إجمالي الأصول، وتم اختيار متغير التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية على افتراض أن الشركات التي لديها تدفق نقدي كبير يمكنها ممارسة إدارة الأرباح بسهولة، وتم استخدام صافي نتائج أعمال الشركة كمؤشر لمتغير الخسارة على افتراض أن الشركات تحاول إخفاء خسائرها من خلال إدارة أرباحها، وتعتبر الرافعة المالية ذات علاقة بإدارة الأرباح وتم قياس الرافعة المالية بقسمة إجمالي الخصوم على إجمالي الأصول. وأخيراً تم استخدام متغير نوع مكتب التدقيق بالنسبة لمكاتب

التدقيق الأربعة الكبرى حيث تفترض الدراسة أن مكاتب التدقيق التي تنتمي لمجموعة مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى هم أكثر حرصاً لعدم السماح للشركات بممارسة إدارة الأرباح.

6.1: صياغة نموذج الدراسة:

يمكن تمثيل متغيرات الدراسة حسب الشكل رقم (1)

شكل رقم (1) يوضح متغيرات الدراسة



المصدر/ من إعداد الباحث

يتضح من الشكل رقم (1) أن أتعاب التدقيق تعتبر متغيراً مستقلاً، وأن إدارة الأرباح تعتبر متغيراً تابعاً، وكليهما يتأثر بمجموعة من المتغيرات الضابطة.

7.1: فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية للمنشأة وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين خسارة المنشأة وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين نسبة الرافعة المالية للمنشأة وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

8.1: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت أتعاب التدقيق، إدارة الأرباح، والعلاقة بينهما. وقد تم تناول الدراسات وفقاً للترتيب المنطقي لموضوع البحث كما يلي:

1.8.1: الدراسات التي تناولت أتعاب التدقيق:

- 1- دراسة (Titshabona، 2014) بعنوان: "العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب المدقق الخارجي، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة زيمبابوي".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب التدقيق التي تتقاضاها مكاتب التدقيق نظير تدقيق حسابات الشركات المدرجة في بورصة زيمبابوي، من

خلال دراسة المتغيرات المتمثلة في حجم شركة العميل، ودرجة تعقيد عملية التدقيق، والمخاطرة، وتشمل الدراسة أيضاً عوامل حجم مكتب التدقيق ونوع رأي المدقق، وتم استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد للمتغيرات التابعة والمستقلة، وقد طبق البحث على أتعاب التدقيق لـ 41 شركة مدرجة في بورصة زيمبابوي.

وقد أظهرت هذه الدراسة النتائج التالية: عند دراسة تأثير العوامل المستقلة مجتمعة على أتعاب المدققين القانونيين باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وجد أنها تتأثر إحصائياً بعاملين مستقلين متمثلة في إجمالي الأصول، وإجمالي الإيرادات، وبناء على ذلك يمكننا القول بأن أتعاب التدقيق للشركات المساهمة المدرجة في بورصة زيمبابوي يمكن أن يقال عنها إحصائياً أنها تتأثر بإجمالي الأصول وإجمالي الإيرادات، وأظهرت كذلك نتائج التحليل باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بأنه لا يوجد هناك ارتباط ذو أهمية إحصائية بين أتعاب عملية التدقيق وكل من عدد العاملين وحجم مكتب التدقيق.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تخفيض مكاتب التدقيق المنافسة غير المهنية بينها، والمطالبة بوضع حد أدنى للأتعاب، وإجراء المزيد من الدراسات التي تهتم بمقارنة العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق، وأخرى تهتم بمقارنة مدى تطور مهنة التدقيق.

2- دراسة (نجم، 2012) بعنوان: "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة".

سعت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر مدققي الحسابات بغية الوقوف على مدى أهمية كل منها في تحديد مستوى الأتعاب، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويتكون مجتمع الدراسة من مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة، وقد قامت الباحثة باستخدام طريقة الحصر الشامل، حيث تم توزيع (80) استبانة على مجتمع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: الوقت اللازم لتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق وحجم عمل المنشأة محل التدقيق من أهم العوامل المحددة لأتعاب التدقيق. سمعة وشهرة مكتب التدقيق من أهم العوامل المؤثرة إيجابياً على تحديد الأتعاب. استقلالية

وخبرة مكتب التدقيق والنزاهة التي يتمتع بها العاملون بالمكتب من العوامل المؤثرة إيجابياً في تحديد أتعاب المدقق الخارجي.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تتولى جمعية مدققي الحسابات القانونيين بوضع نظام عملي لكيفية تحديد الأتعاب، وأيضاً ضرورة نشر أتعاب المدققين القانونيين في التقارير السنوية للشركات ليتسنى للباحثين عمل الدراسات لمعرفة أهم العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المدقق.

3- دراسة (محمد وسرور، 2010) بعنوان: "العوامل المؤثرة في تحديد قيمة أتعاب المراجعة في الجمهورية اليمنية، دراسة ميدانية".

هدف هذا البحث إلى بيان ودراسة العوامل التي تؤثر في تحديد قيمة أتعاب التدقيق في الجمهورية اليمنية وقياس وتحليل درجة تأثير كل عامل من وجهة نظر كل من المنشآت والمدققين، ولتحقيق هذا الغرض، قام الباحثان بالتعرف على المتغيرات التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق التي تطرقت لها الدراسات السابقة، وتحوير وإضافة بعض المتغيرات أو العوامل التي تتواكب مع بيئة البحث، وتصميم استبانة تحتوى على جزأين، يشمل الجزء الأول العوامل المرتبطة بالمنشأة محل التدقيق، أما الجزء الثاني يتضمن العوامل المرتبطة بالمدقق ومكتبه، تم توزيعها على عينة البحث المكونة من 82 مدقق و 44 منشأة يدقق حساباتها مدقق خارجي.

وخلصت الدراسة إلى اتفاق عينة البحث من منشآت ومدققين فيما يتعلق بالعوامل المتعلقة بالمنشأة محل التدقيق، على عدم وجود عامل بينهما له تأثير محدود أو ليس له تأثير. وقد أوصت الدراسة بضرورة تولي جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين إنشاء لائحة أو نظام مرن لتصنيف مكاتب التدقيق وفق قواعد ومعايير معينة تستند على المؤهل والتدريب والخبرة وحجم المكتب، وتكون أساساً فيما بعد لتقدير الأعمال التي يمكن أن يقوم بها المدقق وفق نظام التصنيف، والعمل على إلزام المنشآت بالإفصاح عن أتعاب التدقيق وأتعاب الخدمات الاستشارية في القوائم المالية للمنشآت.

4- دراسة (قطب والخاص، 2004) بعنوان: "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات، دراسة ميدانية تطبيقية على دولة قطر".

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات. وقد تم إجراء فحص وتحليل للدراسات والأبحاث السابقة في هذا المجال من أجل التوصل إلى العوامل ذات التأثير على عملية تحديد تلك الأتعاب، وقد تم إجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع قائمة

استبيان على المراجعين بمكاتب المراجعة (التدقيق) التي تزاوّل النشاط في دولة قطر. وقد تم توزيع 60 قائمة استبانة وبلغت الردود 47 قائمة بنسبة 78%، وقد تم استخدام كل من ارتباط بيرسون والانحدار المتعدد لإجراء تحليل إحصائي لهذه البيانات.

وبيّنت أهم نتائج البحث أن هناك عوامل عديدة تؤثر في تحديد أتعاب المراجعة. وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أكثر تلك العوامل تأثيراً - من وجهة نظر المراجعين المزاوّلين للمهنة في قطر - هي قيمة مبيعات أو إيرادات العميل، وتعدد فروع الشركة، وطبيعة الصناعة، وتبعية وسمعة مكتب المراجعة، والمنافسة بين مكاتب المراجعة.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمهنة التدقيق في قطر خاصة بالتشريعات التي تنظم المهنة وتحد من احتكار شركات التدقيق الكبرى، وضرورة وجود منظمات مهنية تعمل على الإشراف على مهنة المحاسبة والتدقيق وتنظم عمل المدققين وتضع قواعد السلوك المهني التي تمنع المنافسة بين المدققين فيما يتعلق بالأتعاب حتى لا يكون ذلك على حساب الجودة.

5- دراسة (حلس، 2003) بعنوان: "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على مستوى أتعاب المراجعة وقياس وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر المراجعين بغية الوقوف على مدى أهمية كل منها في تحديد مستوى الأتعاب، وتوصلت الدراسة إلى حصر خمسة عشر متغيراً في تحديد أتعاب المراجعة في فلسطين، وقد تم اختيار عينة عشوائية قدرها 50 مفردة من فئة المراجعين العاملين في فلسطين. وقام الباحث بالاعتماد في الدراسة الميدانية في جمع البيانات باستخدام أسلوب قائمة الاستقصاء.

وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي: تتأثر الأتعاب التي يتقاضاها مراجع الحسابات الخارجي بشكل أساسي بحجم المنشأة الخاضعة للمراجعة، الوقت الذي يستلزمه تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة ومدى صعوبة عملية المراجعة ودرجة التعقيدات المصاحبة لها. يوجد تأثير ضعيف ومحدود لكل من نتيجة أعمال المنشأة الخاضعة للمراجعة، ونوع ملكية المنشأة الخاضعة للمراجعة، وتوقيت القيام بعملية المراجعة على قيمة الأتعاب التي تدفع لمراجع الحسابات الخارجي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير الأطر التشريعية والتنظيمية لمهنتي المحاسبة والتدقيق، وذلك من حيث شروط ممارسة المهنة وتعيين مدقق الحسابات والترخيص للمؤسسات

العاملة في هذا الميدان ، وغير ذلك من أمور تتعلق بحقوق المدقق وواجباته ومسئوليته، والعمل على تطوير قواعد ومبادئ محاسبية ومعايير تدقيق الحسابات الفلسطينية.

6- دراسة (العطار، 2003) بعنوان: "دراسة اختبارية لمحددات أتعاب المراجعة في ظل التطورات المعاصرة لبيئة الأعمال المصرية".

تناولت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الحالية المؤثرة على تحديد أتعاب التدقيق، وإلى دراسة العوامل المستحدثة في ظل تطورات بيئة الأعمال الحديثة التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق، وقد استخدم كلاً من المنهج المعياري والمنهج الإيجابي، حيث تم اعتماد المنهج المعياري في تحليل الدراسات السابقة والأدبيات المختلفة ذات الصلة بقضية أتعاب التدقيق، ليصل في النهاية إلى العوامل الرئيسية الحالية التي تؤثر على تحديد أتعاب التدقيق، أما فيما يتعلق بالمنهج الإيجابي فقد اعتمد الباحث عليه بهدف الإجابة على تساؤل رئيس، لماذا يسلك مراقبو الحسابات سلوكاً معيناً عند تحديد الأتعاب؟.

وكان من أهم نتائج الدراسة إضافتها لمتغيرات مستحدثة من شأنها أن تؤثر على تحديد أتعاب التدقيق، وضرورة تفعيل دور معايير المراجعة المتعلقة في تحديد أتعاب التدقيق. وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات في موضوع تحديد أتعاب التدقيق، والاعتماد على نتائج الدراسة ونتائج الدراسات المشابهة لها لتكوين نموذج كمي لتحديد أتعاب التدقيق.

2.8.1: الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح:

1- دراسة (المباشر، 2014) بعنوان: "علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وبيان نوع العلاقة بين كل عامل من هذه العوامل وإدارة الأرباح، وتحديد أي هذه العوامل هو الأكثر تأثيراً في الحد من إدارة الأرباح، ومن ثم الخروج بتوصيات تدفع باتجاه تعزيز جودة التدقيق الداخلي بما يضمن أكبر قدر من الحد من ممارسات إدارة الأرباح . ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمد على أسلوب الحصر الشامل؛ نظراً لقلة عدد أفراد مجتمع الدراسة والمكون من (49) شركة،

واعتمدت الدراسة على استبانة صممت لخدمة أهدافها، وتم توزيع (49) استبانة على مدراء دوائر ورؤساء أقسام التدقيق الداخلي في جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين . وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تبين أن جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تمارس إدارة الأرباح تتمتع وظيفية التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالجودة. لا يوجد علاقة بين جودة التدقيق الداخلي والحد من إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة. يوجد علاقة عكسية بين حجم قسم التدقيق الداخلي وبين إدارة الأرباح، وهو المتغير الوحيد الذي يؤثر في الحد من إدارة الأرباح.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بترشيد ممارسة أرباحها لما لها من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية وعلى جميع الأطراف المعنية بالشركة، والعمل على تكثيف البحث ودراسة أدوات وعوامل أخرى غير التدقيق الداخلي من داخل الشركة تساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

2- دراسة (Alqerm, J., 2013)، بعنوان:

"The Pricing of the Real Earnings Management Evidence from Malaysian Stock Exchange".

"مدى استخدام إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات المدرجة في سوق كوالالمبور للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى استخدام إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات المدرجة في سوق كوالالمبور للأوراق المالية، وفيما إذا كان ذلك الاستخدام ذا محتوى معلوماتي أو استغلالي من وجهة نظر السوق المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدمت عينة من الشركات الصناعية المدرجة في السوق المالي للفترة من 2002-2010. ومما هو جدير بالذكر أن الدراسة قد نُفذت على مرحلتين: في المرحلة الأولى قيست إدارة الأرباح الحقيقية باستخدام نموذج (Roychordhury, 2006) حيث استخدم النموذج لتقدير المستوى الطبيعي من الخصم على الأسعار والمصاريف الخاضعة لسيطرة الإدارة وتكاليف الإنتاج، ثم قدرت إدارة الأرباح الحقيقية بالفرق بين المستوى المتوقع وبين المستوى الفعلي لتلك المؤشرات. أما في المرحلة الثانية فقد استخدمت نماذج الانحدار والتحليل البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة الشركات الماليزية تستخدم تقنيات إدارة الأرباح الحقيقية للتأثير على أرقام الربح، وتضليل المستثمرين، حيث قدمت نتائج الدراسة دليلاً واضحاً على

الاستخدام الاستغلالي لإدارة الأرباح الحقيقية للتلاعب بالأرباح المحاسبية. ولكن فيما يتعلق برؤية السوق المالي لا يدركون الاستخدام الاستغلالي لإدارة الأرباح، وأنهم يعتمدون بشكل كبير على أرقام الأرباح المحاسبية النهائية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التحقيق في التقنيات المختلفة التي تستخدمها إدارة الشركات في إدارة أرباحها، والعمل على تجنب استغلال إدارة الأرباح للتلاعب بالأرباح المحاسبية.

3- دراسة (شاهين، 2012) بعنوان: "إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية: دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية".

تطرق هذه الدراسة إلى البحث عن مدى ممارسة إدارة الأرباح في البيئة المصرفية والمخاطر التي تنطوي عليها من خلال التعرف على طبيعة تلك العمليات ومؤثراتها والأساليب المتبعة في ممارستها، والآثار المترتبة عليها، ومدى ممارسة الإدارة المصرفية في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين لتلك العمليات، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم أولاً الكشف عما إذا كانت المصارف الفلسطينية تقوم بممارسة إدارة الأرباح من عدمه، من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف موضوع العينة، كما تم ثانياً استطلاع آراء أفراد العينة حول مدى إدراك الإدارة المصرفية للمخاطر الناتجة عن المبالغة لتلك الممارسات وتأثيراتها على المتغيرات التي تتضمنها الدراسة من خلال توزيع استبانة على عينة الدراسة لهذا الغرض.

وقد أظهرت الدراسة قيام إدارات المصارف في فلسطين بعمليات ممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة خلال سنوات الدراسة، وأن هناك تفاوت في تركيزها ومدتها بين تلك المصارف، وأشارت الدراسة إلى خطورة هذه الظاهرة على الأداء المصرفي ومصداقية التقارير المالية المنشورة، وافتقارها لخصائص الجودة، مما يؤثر على قرار مستخدمي تلك التقارير.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور الرقابي للسلطة النقدية وكذلك لجان المراجعة في المصارف للحد من عمليات ممارسة المصارف لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية، وضرورة الإسراع في تفعيل تطبيقات قواعد الحوكمة الصادرة عن السلطة النقدية على أن تتضمن فرض عقوبات على إدارة المصارف التي تقوم بممارسة عمليات إدارة الأرباح بغرض توفير الثقة والموضوعية في البيانات المالية المنشورة لتلك المصارف في السوق المالي.

4- دراسة (Beaudoin, et.al., 2012)، بعنوان:

"Do CFOs' bonuses and earning management ethics impact their financial reporting decisions".

"مدى تأثير عقود مكافآت المدراء الماليين على قرارات الإدارة لممارسة إدارة الأرباح".

سعت هذه الدراسة إلى توفير معلومات إضافية عن إدارة الأرباح ودراسة كيفية التخفيف من آثارها، ولتحقيق هذا الهدف درست العلاقة بين هيكل العقود الخاصة بمكافآت المدراء الماليين كمتغير مستقل، والممارسات الخاصة بإدارة الأرباح كمتغير تابع، واشتملت عينة الدراسة على 58 مديراً مالياً في الولايات المتحدة الأمريكية من أصحاب الخبرة في العمل المهني.

وتوصلت الدراسة إلى أن المدراء الماليين يصدرن تقارير مضللة على احتساب استحقاق تقديري أعلى في حال كانت المكافأة متغيرة عنه لو كانت ثابتة، ووجدت أن هيكل عقد المكافأة يؤثر بشكل كبير على حجم الاستحقاق التقديري، ووجدت أيضاً أن المدراء الذين لا يملكون الأخلاق اللازمة فيما يخص إدارة الأرباح يحتسبون استحقاقاً اختيارياً مرتفعاً في حال كانت المكافأة غير ثابتة في العقد بشكل أكبر بكثير عنهم ممن يمتلكون أخلاقاً رفيعة، أما إذا كانت المكافأة ثابتة ومحددة مسبقاً فليس هناك تأثير للمبادئ والأخلاق من عدمها.

وقد أوصت الدراسة بتعميق البحث وإجراء دراسات مستقبلية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج، كدراسة أثر أخلاقيات إدارة الأرباح على سلوك المدراء الماليين وصناع القرار في الشركات، ودراسة سبب الإقبال الزائد على ممارسة إدارة الأرباح عند المدراء الماليين الذين يحصلون على عقود مكافأة متغيرة وخاصة في تلك الشركات التي لا زالت تتعامل بتلك العقود.

5- دراسة (Memis and Cetenak, 2012)، بعنوان:

"Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison".

"علاقة إدارة الأرباح بجودة التدقيق وجودة النظم القانونية، مقارنة دولية".

تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح وكل من جودة التدقيق وجودة النظم القانونية وذلك باستخدام عينة من (1,570) شركة عبر (8) دول من ذات الاقتصاديات الناشئة، وتمت المفاضلة بين مفردات العينة في جودة التدقيق من خلال التمييز بين من تتعاقد مع إحدى شركات التدقيق الكبرى أو لا، واستخدمت المستحقات التقديرية لقياس إدارة الأرباح.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المكسيكية والبرازيلية فقط يوجد فيها علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات التقديرية وإدارة الأرباح، أما باقي الشركات في باقي الدول فلا توجد علاقة، علاوة على ذلك فقد ساهمت جودة النظم القانونية في التخفيف من ممارسات إدارة الأرباح، وقد وجدت الدراسة أيضاً أن المدققين التابعين للشركات الأربعة الكبرى لا يمكنهم تقييد الحد من ممارسات إدارة الأرباح، في حين يمكن للنظام القانوني الفعال فعل ذلك.

6- دراسة (ريشو، 2007) بعنوان: "أساليب تخفيض عمليات إدارة الأرباح من منظور المراجعين الخارجيين والداخليين، دراسة نظرية تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى السعي وراء تحديد وتحليل الأساليب التي من المتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على تخفيض عمليات إدارة الأرباح، والحد من قدرة الإدارة على القيام بتلك العمليات، وقد تم استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء وتم تحديد مجتمع الدراسة بالاعتماد على الفئة أو الفئات التي تنطوي مهام وظائفها على اكتشاف ما قامت به الإدارة من عمليات إدارة الأرباح، ويأتي في مقدمة تلك الفئات كل من المراجعين الخارجيين، وفئة مراقبي الجهاز المركزي للحسابات، وفئة المراجعين الداخليين، ومن هنا فقد تم اختيار عينة من كل فئة. وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي: عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم إدارة الأرباح، حيث اتضح من استقراء الدراسات السابقة أن الحديث عن مفهوم إدارة الأرباح قد جاء أحياناً مرتبطاً بالهدف من عمليات إدارة الأرباح، وأحياناً أخرى مرتبطاً بوسائلها. وجود علاقة عكسية بين مستوى إدارة الأرباح وكل من حجم مكتب المراجعة، وكفاءة واستقلال لجنة المراجعة، وتخصص المراجع قطاعياً. توجد علاقة طردية بين مستوى إدارة الأرباح وكل من استمرار المراجع لمدة طويلة وقيام المراجع الخارجي بأداء خدمات استشارية.

7- دراسة (Wang, 2005)، بعنوان:

"Earnings Management, Audit opinion and Auditor location".

" إدارة الأرباح، رأي التدقيق وموقع المدقق".

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة الموجودة بين ممارسات إدارة الأرباح وتقرير التدقيق من جهة، وموقع المدقق (مدقق محلي أو أجنبي) من جهة أخرى، وقد اشتملت الدراسة على جميع الشركات الصينية المدرجة بالسوق المالي وعددها 986 شركة بإجمالي مشاهدات قدرها 3944 مشاهدة خلال الفترة الممتدة بين 1998م و 2001م، أما عينة الدراسة فقد استقرت في

حدود 3364 مشاهدة نظرا لوجود بعض العوائق مثل فقدان البيانات المالية لبعض الشركات بالإضافة إلى استبعاد بعض الشركات لتحقيقها خسائر خلال فترة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة طردية (موجبة) بين ممارسات إدارة الأرباح وتقارير التدقيق المعدلة، وهذه العلاقة تتعزز عندما يتم تدقيق الشركات من طرف مكاتب التدقيق الأجنبية. الشركات التي يتم تدقيقها من طرف مكاتب التدقيق الأجنبية أقل ممارسة لسلوك إدارة الأرباح مقارنة بالشركات المدققة من طرف مكاتب التدقيق المحلية.

8- دراسة (Sugata, 2005)، بعنوان :

" Earnings Management through Real Activities Manipulation".

"إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالأنشطة الفعلية".

هدفت الدراسة إلى قياس مدى إدارة الشركة للأرباح من خلال التلاعب بأنشطة فعلية، وقد تم استخدام الطرق التجريبية للكشف عن التلاعب بالأنشطة الفعلية من خلال دراسة التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، وتكاليف الإنتاج، والمصارف الاختيارية نسبة إلى مستوى الإيراد.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الشركات التي تحاول أن تتجنب الخسائر تمنح خصومات سعر مقابل زيادة مؤقتة في المبيعات من أجل تحسين هامش الربح أو زيادة الإنتاج لتخفيض تكلفة الوحدة، كما وجدت الدراسة أن هناك تفاوتاً بين الشركات في التلاعب بالأنشطة الفعلية، وأن وجود مستثمرين واعين بالشركة يحد من التلاعب بالأنشطة الحقيقية لتحقيق تجاوز للتنبؤات السنوية للمحللين الماليين المتتبعين لأحوال الشركة.

9- دراسة (Krishnan, 2003)، بعنوان :

" Audit Quality and Pricing of Discretionary Accruals".

"جودة التدقيق وتسعير إدارة الأرباح".

تطرق هذه الدراسة إلى تبيان أثر تخصص شركات أو مكاتب التدقيق المهنية، في أحد المجالات الاقتصادية المختلفة، على درجة كفاءتها في اكتشاف والحيلولة دون قيام إدارات منشآت الأعمال باتباع أساليب إدارة الأرباح، حيث ارتكزت الدراسة على تحليل الانحدار المتعدد، وتحليل حساسية، وتحليل الارتباط، لبيانات (4422) شركة ممن تخضع حساباتها

للتدقيق الخارجي، من قبل إحدى شركات أو مكاتب التدقيق المهنية الستة الكبرى آنذاك، وذلك لفترة عشرة أعوام، بدءاً من عام (1989) حتى عام (1998).

ومن أهم نتائج الدراسة، وجود علاقة بين عوائد الأسهم والاستحقاقات الاختيارية، والتي ظهرت بشكل كبير في الشركات الستة الكبرى في مجال التدقيق أكثر منها في الشركات الستة غير الكبرى في مجال التدقيق لديهم علاقة كبيرة بالربحية المستقبلية للشركة أكثر من الاستحقاقات الاختيارية للعملاء غير المرتبطين بالشركات الست الكبرى في مجال التدقيق.

10- دراسة (Oriol a.l, 2003)، بعنوان:

"Earnings Management in Spain. Some Evidence from Companies Quoted in the Spanish Stock Exchange".

" إدارة الأرباح في الشركات الإسبانية المدرجة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات الإسبانية لإدارة أرباحها، واشتملت عينة الدراسة على عدد (35) شركة مدرجة بالسوق المالي الإسباني وهي الأكبر بين أكثر من 500 شركة مسجلة بالسوق، حيث تم افتراض أن هذه الشركات لديها ضوابط حاكمية أكثر من غيرها من الشركات، وقد استخدمت بعض العوامل كمؤشرات ممكنة لممارسة إدارة الأرباح، مثل التغيرات في المعايير المحاسبية من سنة إلى أخرى، وتقارير التدقيق المتعلقة بتلك الشركات خلال فترة الدراسة، ووجود تفويضات خاصة بتطبيق بعض المعالجات المحاسبية من غير المتضمنة في النظام الحالي، بالإضافة إلى وجود نتائج غير عادية ونتائج سنوات سابقة في حساب الأرباح والخسائر لهذه السنة.

وكان من أهم النتائج التي من شأنها أن تؤثر على الأرقام الواردة في التقارير المالية، والتي تمثلت في تحميل بعض المصاريف على الاحتياطات بدلاً من تحميلها على حساب الربح والخسارة (إطفاء الشهرة، وإعادة التقييم)، وعدم الاحتفاظ بمخصصات واحتياطات كافية، بالإضافة إلى تخفيض من الإيرادات نتيجة خسائر مستقبلية. إضافة إلى وجود بعض المؤشرات على ممارسة إدارة الأرباح من قبل شركات معينة.

3.8.1: الدراسات التي تناولت العلاقة بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح:

1- دراسة (Leeflang, 2010)، بعنوان:

"The relation between Auditor's Fees and Earnings Management in Dutch firm".

"علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات الهولندية".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة ما بين أتعاب المدقق الخارجي عن مهام التدقيق الخارجية، والخدمات بخلاف مهام التدقيق الخارجية وظاهرة وإدارة الأرباح، وتكونت عينة الدراسة من 80 شركة هولندية مصنفة من ضمن الشركات كبيرة الحجم و المدرجة ضمن السوق المالية الهولندية لعام 2008. حيث تم إجراء اختبارات تحليل الانحدار المتعدد لتلك البيانات، بينما تم قياس عمليات إدارة الأرباح من خلال استخدام نموذج جونز المعدل لتقدير الاستحقاقات الاختيارية.

وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب الخدمات بخلاف مهام المراجعة وبين الاستحقاقات الاختيارية باعتبارها مقياساً لإدارة الأرباح. توجد علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية بين أتعاب التدقيق و الاستحقاقات الاختيارية باعتبارها مقياساً لإدارة الأرباح. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب التدقيق والاستحقاقات الاختيارية باعتبارها مقياساً لإدارة الأرباح.

2- دراسة (Ratsula, 2010)، بعنوان:

"The Interplay between Internal Governance Structures, Audit Fees and Earning Management in Finnish Listed Companies".

"التفاعل بين أنظمة الحوكمة الداخلية، وأتعاب التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات الفنلندية المدرجة".

كشفت هذه الدراسة عن التحقيق التفاعلي بين لجان تدقيق الحسابات، التدقيق الداخلي، إدارة الأرباح، ومدققي الحسابات الخارجيين لضمان جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في السوق الفنلندي، وتبحث هذه الدراسة على نحو أدق أثر هياكل الإدارة الداخلية؛ أولاً: على أتعاب المراجعة، ثانياً: على إدارة الأرباح.

وتم تجميع بيانات الدراسة استناداً إلى قواعد بيانات طومسون وأوريس المالية، وتم دراسة العلاقة بين أتعاب التدقيق والحوكمة من خلال بيانات القوائم المالية لشركات عينة الدراسة، وبينما تم قياس عمليات إدارة الأرباح من خلال استخدام نموذج جونز المعدل لتقدير المستحقات الاختيارية، واشتمل مجتمع الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة هيلسينكي خلال سنة 2008.

ومن أهم نتائج الدراسة، وجود علاقة تكاملية بين لجنة التدقيق وأتعاب تدقيق الحسابات، وأيضاً تدقيق الحسابات هي الأكثر كفاءة في التأثير على إدارة الأرباح، ووجود الأثر الإيجابي بين إدارة الأرباح وأتعاب تدقيق الحسابات، وذلك عند قياس إدارة الأرباح مع تراجع أرباح الشركات في الربع الأخير.

3- دراسة (Abbott, 2006)، بعنوان:

"Earnings Management, Litigation Risk, and Asymmetric Audit Fee Responses".

" إدارة الأرباح، ومخاطر التقاضي، أتعاب التدقيق."

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر زيادة أو انخفاض الدخل وإدارة الأرباح على منحى التدقيق المالي. وذلك من خلال المستحقات الاختيارية باعتبارها الوسيط أو الأداة التي يمكن من خلالها دراسة مخاطر إدارة الأرباح ومخاطر إجراءات التقاضي المصاحبة لذلك. واشتملت الدراسة على عينة تضم 429 من الشركات العامة، و تلك غير الخاضعة للتنظيم بالإضافة لخمسة من الشركات الكبرى التي جرى تدقيق أنشطتها، وذلك باستخدام بيانات الأتعاب الخاصة بها في العام 2000.

وخلصت الدراسة إلى أن المخاطر المرتبطة بإدارة الأرباح المتناقصة والتي تمثلت في مستحقات اختيارية سلبية (على سبيل المثال تناقص الدخل) ارتبطت بوجود أتعاب تدقيق مالي أقل. كما وتوصلت الدراسة إلى أن أتعاب التدقيق المالي تتخفف (تزيد) في حال انخفاض الدخل (زيادة) والمستحقات الاختيارية.

4- دراسة (Ashbaugh, et. al., 2003)، بعنوان:

"Do Non-Audit Services Compromise Auditor Independence? Further Evidence".

" أثر الخدمات بخلاف مهام التدقيق على استقلالية المدقق".

تناولت الدراسة العلاقة بين أتعاب المراجعين الخارجيين عن كل من: مهام المراجعة الخارجية، والخدمات بخلاف مهام المراجعة الخارجية، وبين قيام منشآت الأعمال باستخدام أساليب تطويع الاستحقاقات الاختيارية لإدارة صافي الدخل، لمقابلة المؤشرات المرجعية للربحية - كمتغيرات تعكس درجة استقلال المراجع الخارجي - حيث قامت الدراسة على أساس تحليل الانحدار والارتباط لبيانات 3170 منشأة أعمال أمريكية، عن الفترة الواقعة بين الأول من نوفمبر، والحادي والثلاثين من ديسمبر من عام 2001م.

وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي: لا توجد أية علاقة ارتباط بين أتعاب المراجع الخارجي، سواءً عن مهام المراجعة الخارجية، أو عن الخدمات بخلاف مهام المراجعة الخارجية، وبين قيام منشآت الأعمال باستخدام الاستحقاقات الاختيارية لإدارة صافي دخلها. لا توجد أية علاقة ارتباط، بين أتعاب المراجع الخارجي، سواء عن مهام المراجعة الخارجية، أو عن الخدمات بخلاف مهام المراجعة الخارجية، وبين قيام منشآت الأعمال بمحاولات تحقيق أو الاقتراب من توقعات المحللين الماليين بشأن المؤشرات المرجعية للربحية. لم يتوافر أي دليل ميداني على أن المراجعين الخارجيين يتخلون عن استقلاليتهم وموضوعيتهم حينما يتقاضون أتعاباً ضخمة مقابل قيامهم بتقديم الخدمات بخلاف مهام المراجعة لنفس عملاء المراجعة الخارجية.

5- دراسة (Frankel, et al., 2002)، بعنوان:

"The Relation between Auditors' Fees for Non-Audit Services and Earnings Quality".

"علاقة أتعاب الخدمات بخلاف التدقيق بإدارة الأرباح".

تناولت الدراسة اختباراً ميدانياً لعلاقة الارتباط بين: أتعاب المراجع الخارجي عن الخدمات بخلاف مهام المراجعة الخارجية، وظاهرة إدارة صافي الدخل بمنشآت الأعمال الأمريكية، وقد قام الباحثون في هذه الدراسة بتحليل بيانات عينة من 3074 منشأة أعمال مسجلة بهيئة سوق

المال الأمريكية، وذلك عن الفترة الواقعة بين الخامس من فبراير، والخامس عشر من يونيو من عام 2001م، حيث تم إجراء اختبارات تحليل الانحدار المتعدد لتلك البيانات.

وقد أسفر تحليل بيانات الدراسة المذكورة عن النتائج الآتية: وجود علاقة ارتباط طردية بين: أتعاب المراجعين الخارجيين عن الخدمات بخلاف مهام المراجعة، ومؤشرات إدارة صافي الدخل، وذلك على حد سواء لكل من شركات أو مكاتب المراجعة المهنية الكبرى والمتوسطة والصغرى. عدم وجود علاقة ارتباط بين أتعاب المراجعين الخارجيين عن الخدمات بخلاف مهام المراجعة، وبين القيم الدنيا لمؤشرات إدارة صافي الدخل. عدم وجود علاقة ارتباط بين إجمالي أتعاب المراجعين الخارجيين عن مهام المراجعة الخارجية والخدمات بخلاف مهام المراجعة، وبين مؤشرات إدارة صافي الدخل. عدم وجود علاقة ارتباط بين أتعاب عمليات المراجعة الخارجية، وبين مؤشرات إدارة صافي الدخل.

4.8.1: التعليق على الدراسات السابقة

باستعراض الدراسات يتضح لنا وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أتعاب التدقيق وموضوع إدارة الأرباح كلاً على حده، وفيما يخص الدراسات التي تناولت موضوع أتعاب مدققي الحسابات فبعضها تناول العوامل التي تؤثر على أتعاب التدقيق وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر المدققين بغية الوقوف على مدى أهمية كل منها في تحديد مستوى الأتعاب، والبعض الآخر حاول استحداث نماذج لقياس أتعاب مدققي الحسابات، أما فيما يتعلق بإدارة الأرباح فهناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من حيث المفهوم والدوافع وطرق القياس، كما ركزت هذه الدراسات على قياس دور الكثير من العوامل التي قد تؤثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

يوجد القليل من الدراسات التي ربطت بين الموضوعين وتحديداً دراسة العلاقة بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح كدراسة (Leefflang, 2010) ودراسة (Frankel, et al., 2002).

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في صياغة أسئلة وفروض الدراسة، وكذلك الاستفادة من أهم النتائج والتوصيات التي انتهت إليها تلك الدراسات، ولكن ما يميز هذه الدراسة أنها تدرس علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح في قطاعي شركات التأمين وشركات البنوك المدرجة في بورصة فلسطين من ناحية، والتعرف على العوامل المرتبطة بإدارة الأرباح من ناحية أخرى، وبيان نوع العلاقة بين كل عامل من هذه العوامل وإدارة الأرباح، حيث تأتي في بيئة تختلف عن البيئة التي أجريت فيها الدراسات السابقة، وطبق الجزء العملي في هذه

الدراسة على جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والتي تعتبر مكوناً رئيساً من مكونات النظام الاقتصادي الفلسطيني، وفي حدود علم الباحث فإن الدراسة تعتبر الأولى من نوعها التي تتأقش علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح، وأنه لم يسبق وأن تناولت دراسة سابقة هذا الموضوع بالتطبيق على العينة التي طبقت عليها هذه الدراسة.

الفصل الثاني

ألعاب التدقيق

المبحث الأول: مقدمة عامة حول قضية ألعاب التدقيق

المبحث الثاني: الاهتمام الرسمي بموضوع تحديد الألعاب

المبحث الأول

مقدمة عامة حول قضية أتعاب التدقيق

0.1.2: مقدمة

1.1.2: مفهوم أتعاب التدقيق

2.1.2: أشكال أتعاب التدقيق

3.1.2: مراحل تحديد أتعاب التدقيق

4.1.2: العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق

5.1.2: شروط تحديد أتعاب التدقيق

0.1.2: مقدمة:

بدأ الاهتمام بقضية تحديد أتعاب التدقيق مع قرب نهاية السبعينيات من القرن العشرين، حيث تعددت الدراسات والأبحاث العلمية التي ركزت على دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على تحديد أتعاب التدقيق، وقد جاءت تلك الدراسات متشابهة إلى حد كبير ولاسيما في المنهجية المستخدمة، حيث ركزت معظمها على استخدام أسلوب تحليل الانحدار بهدف تكوين علاقة دالة بين أتعاب التدقيق كمتغير تابع والعوامل التي تؤثر عليها كمتغيرات مستقلة. وكانت أهم هذه العوامل التي حظيت باتفاق عام لنتائج هذه الدراسات تمثلت في: حجم المنشأة محل التدقيق، صعوبات عملية التدقيق، نسبة المخزون إلى إجمالي الأصول، خطر التدقيق، ونوع مكتب التدقيق (راضي، 1998: 53).

1.1.2: مفهوم أتعاب التدقيق:

تتمثل أتعاب التدقيق في المبلغ الذي حصل عليه المدقق من منشأة العميل محل التدقيق مقابل ما يقدمه من خدمات ويعرف (الطار، 2003: 178) أتعاب التدقيق بأنها تمثل تكلفة الوقت المبذول محسوباً على أساس معدل معياري الساعة، ومضافاً إليه أية نفقات مهنية أخرى. ويعرف (المطارنة، 2006: 84) أتعاب المدقق بأنها المبالغ والأجور أو الرسوم التي يتقاضها المدقق نظير قيامه بعملية التدقيق لحسابات منشأة ما حيث يتم تحديد حجم الأتعاب بناءً على الاتفاق الذي يتم بين العميل والمدقق ويكون ذلك وفقاً للزمن الذي ستستغرقه عملية التدقيق ونزع الخدمات المطلوبة وحجم هذه العمليات.

2.1.2: أشكال أتعاب التدقيق:

هناك عدة أشكال لأتعاب التدقيق منها ما هو قانوني وغير مخالف لمبادئ التدقيق ومنها ما هو مخالف لمبادئ التدقيق والقانون ويفرض عقاب عليها. وأشكال أتعاب التدقيق هي كالتالي (عبد الله، 2004: 160):

2.1.2.1: الأتعاب الثابتة:

وهي المبلغ الذي يحدد مسبقاً ويكون ثابتاً غير قابل للزيادة في المستقبل، ولكن يجب أن يكون المبلغ متناسباً مع المهمة المطلوبة من المدقق.

2.1.2.2: الأتعاب المتغيرة:

وهذه الأتعاب تحدد من قبل المدقق وفقاً للوقت الذي سوف تستغرقه عملية التدقيق والجهد الذي سوف يبذله، ويمكن أن يحدد الأجر لكل ساعة عمل سوف تستغرق في عملية التدقيق، أو لكل يوم عمل يستغرق في عملية التدقيق (المطارنة، 2006: 85).

2.1.2.3: الأتعاب الشرطية:

وهي الأتعاب التي يحصل عليها المدقق بعد إنجاز عمل معين، وعدم استلام هذه الأتعاب إلا بعد الحصول على نتيجة معينة، ولا تعد الأتعاب المدفوعة أتعاباً مشروطة إذا ما تمت بناءً على قرار من السلطات القضائية أو العامة ولا تؤثر على استقلالية المدقق (المزحاني، 2010: 20-21)، أو ما يخص الأمور الضريبية إذا ما تم تحديدها وفقاً لدعاوى قضائية أو من خلال ما تراه هيئات حكومية (الديسبي وحجاج، 2002: 129)، ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن الأتعاب المتغيرة التي تتغير قيمتها بحجم العمل المهني المبذول أو درجة تعقيد العمل لا تعتبر من الأتعاب الشرطية (الذنيبات، 2010: 119).

والقاعدة أنه يجب على مدقق الحسابات أن لا:

1. يؤدي العمل وفقاً لأتعاب مشروطه أو أن يحصل على الأتعاب المشروطة من المنشأة محل التدقيق وفقاً لما يلي:

أ- إجراءات مراجعة أو فحص القوائم المالية.

ب- لخطوات إعداد القوائم المالية عندما يتوقع المدقق قيام طرف ثالث باستخدام القوائم المالية مع عدم إظهار تقرير الإعداد وجود نقص في الحياد.

ج- فحص القوائم المالية المتوقعة.

2. أو إعداد أو تعديل إقرار ضريبية أو ادعاء باستعادة مبلغ تم سداده من الضريبة مقابل

الحصول على أتعاب مشروطة من أي عميل.

لقد توصل المعهد الأمريكي للمحاسبين وهيئة التجارة الفيدرالية في نهاية التسعينات إلى اتفاق يحذف القيود على الأتعاب المشروطة عند تقديم خدمات للمنشأة محل التدقيق بخلاف خدمات إبداء الرأي لنفس المنشأة، ويجيز هذا الاتفاق أيضاً السماح للمعهد الأمريكي للمحاسبين أن يمنع إعداد الإقرار الضريبي وفقاً لأتعاب مشروطة، ويرجع السبب في التوصل لهذا الاتفاق إلى اقتناع هيئة التجارة الفيدرالية أن تقييد الأتعاب المشروطة يقلل من المنافسة وبالتالي لا يعد

ذلك أمراً مفيداً للصالح العام، وبعد ذلك أقر المعهد الأمريكي للمحاسبين تقييد الخطر على الأتعاب المشروطة لتظل فقط تخص خدمات إبداء الرأي وإعداد الإقرار الضريبي، ووافقت هيئة التجارة الفيدرالية على ذلك لأهمية الاستقلال والموضوعية (الديسبي وحجاج، 2002: 129-130).

ويرى الباحث ضرورة تشديد الرقابة على قيمة الأتعاب التي تحصل عليها مكاتب التدقيق وخاصة مكاتب التدقيق الصغيرة من قبل الجهات المختصة للحد من المنافسة غير المشروعة ومن ثم التأثير سلباً على نتائج التدقيق.

3.1.2: مراحل تحديد أتعاب التدقيق:

الجدير بالذكر أن هناك نوعين من القيود التي تضغط على المدقق وهو بصدد تنفيذ عملية التدقيق:

النوع الأول: القيود الخاصة بالوقت والتكلفة.

النوع الثاني: ما ينتظره الجميع من مستوى جودة خدمات التدقيق وما ارتبط بذلك من تعرض المدقق للمساءلة القانونية في بعض الحالات، ولا شك أن هناك تساؤلات تظهر حول تأثير هذه القيود على عملية تحديد أتعاب المدقق (قطب والخاطر، 2004: 162).

وتمر عملية تحديد أتعاب التدقيق بأربعة مراحل رئيسية وهي (الطار، 2003: 178):

أولاً: مرحلة تقييم الأتعاب:

وتمثل هذه المرحلة أهم مرحلة، حيث تتشابك العوامل التي تؤثر عليها فبعضها يرجع لمدقق الحسابات مقدم الخدمة، والبعض الآخر يرجع إلى منشأة العميل محل التدقيق.

ثانياً: مرحلة الاتفاق مع العميل على الأتعاب:

وتتضمن هذه المرحلة إجراء مناقشة تمهيدية مع العميل يوضح فيها ما يقوم به من إجراءات، وقد يكون ذلك في خطاب التعاقد أو بأي وسيلة أخرى، وذلك بهدف إعطاء صورة واضحة للعميل عما يقوم بسداده بالنسبة للخدمات المقدمة للإحساس بالأمان.

ثالثاً: مرحلة تقديم الفواتير:

وتعكس هذه المرحلة عملية التحاسب مع العميل والاتفاق على توقيت وكيفية هذا التحاسب الفتري، والتحاسب المرتبط بأعمال التدقيق.

رابعاً: مرحلة تحصيل الأتعاب:

حيث يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق بين العميل طالب خدمة التدقيق ومدقق الحسابات، وخاصة في حالات التدقيق المستجدة لأول مرة على طريقتها وتوقيت دفع الأتعاب. والجدير بالإشارة أن عملية تحديد أتعاب التدقيق يحكمها أيضاً نوعان من العقود هما: عقود الأتعاب الثابتة، وعقود التكاليف المستردة، وهناك ثمة فروق أساسية بين هذين النوعين من العقود هي مرحلة تحديد الأتعاب، حيث يتم تحديد الأتعاب في ظل عقود الأتعاب الثابتة مقدماً وقبل القيام بأعمال التدقيق، لذا يوجد هنا مخاطر عدم تأكد قد يتحملها مدقق الحسابات ولا سيما في السنوات الأولى لعلاقة المدقق بالعميل، أما في ظل عقود التكاليف المستردة فيتم تحديد الأتعاب بعد أداء العمل وعلى أساس الوقت الفعلي المبذول في العمل وبمعدل أجر معياري، ويفضل هنا أن يقوم مدقق الحسابات بتحديد مدى لأتعاب التدقيق، وذلك حتى لا يفاجأ العميل بحجم أتعاب لم تكن متوقعة (نجم، 2012: 49).

وأكدت الأدلة البحثية على تعدد العوامل المؤثرة على هذه مرحلة تقييم الأتعاب، بالإضافة إلى توقع وجود علاقة بين عملية تحديد أتعاب التدقيق وبين درجة استقلال مدقق الحسابات، ومن ثم التأثير على جودة الأداء المهني لمدقق الحسابات مما يتبعه التأثير على جودة قرارات مستخدمى القوائم المالية، وما إلى ذلك من آثار متعاقبة، وإذا كانت معايير المحاسبة والتدقيق استجابت لهذه القضية بأن أوكلت عملية تحديد الأتعاب للجمعية العمومية للشركة، إلا أن الممارسة العملية ولسان الحال يقول بأن الإدارة هي التي تقوم بتحديد تلك الأتعاب والتفاوض مع مدقق الحسابات عليها؛ الأمر الذي يستوجب الوقوف على تلك المحددات الرئيسة لعملية تحديد أتعاب مدقق الحسابات الخارجي تمهيدا لصياغة نموذج موضوعي لقياس أتعاب التدقيق ليكون دليلاً ومرشداً على جودة عملية التدقيق فيما بعد (القطار، 2003: 179).

4.1.5: العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق:

إن من حق المدقق الممارس للمهنة، الذي يقوم بتقديم خدمات مهنية لعملائه بأمانة وموضوعية وفقاً للمعايير الفنية المناسبة، والحصول على أتعاب مقابل تلك الخدمات التي يؤديها، واستناداً إلى دراسة كل من (الطار، 2003)، و(حلس، 2003)، و (نجم، 2012)، التي تناولت الجوانب والزوايا المختلفة لمشكلة تحديد أتعاب التدقيق يمكن القول أن هذه الأتعاب تتأثر بعدة أمور تخفضها أو ترفعها، ويرى الباحث أن العوامل التي تؤثر في تحديد أتعاب التدقيق يمكن حصرها في ثلاث مجموعات؛ تشمل المجموعة الأولى العوامل المرتبطة بالشركة محل التدقيق، في حين تتضمن المجموعة الثانية العوامل ذات الصلة بمكتب أو شركة التدقيق التي تتولى القيام بالتدقيق، أما المجموعة الأخيرة فتشتمل على عوامل أخرى متنوعة، وفيما يلي يتم التعرف على تلك المجموعات ويتم تصنيف العوامل حسب أهميتها ومدى استخدامها في الدراسة التطبيقية للبحث:

4.1.2.1: العوامل المرتبطة بالشركة محل التدقيق:

تتمثل العوامل المرتبطة بالشركة محل التدقيق في بعض المؤشرات المستخرجة من القوائم المالية وبعض العوامل الأخرى التي لا تعتمد على القوائم المالية والتي قد يأخذها المدقق في اعتباره وهو بصدد تقرير اتعابه عند التعاقد على تدقيق الشركة ، وتتضمن تلك العوامل ما يلي (المزحاني، 2010: 21-22):

- حجم الشركة: ويمكن التعبير عنه بإجمالي الأصول أو إجمالي المبيعات أو الإيرادات.
- حجم المديونية (المدينون).
- نسبة المديونية (نسبة المدينين إلى إجمالي الأصول).
- قيمة المخزون.
- نسبة المخزون لإجمالي الأصول.
- صافي رأس المال العامل.
- معدل العائد على الأصول.
- صافي التدفقات النقدية التشغيلية.
- عدد أنشطة أو فروع أو أقسام المنشأة.
- مدى وجود فروع خارجية للمنشأة.

- مدى توفر نظام المراقبة الداخلية.
- مدى اعتماد التدقيق الخارجي على المراجعة الداخلية بالشركة.
- طبيعة القطاع (بنوك - شركات صناعية).
- تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة .
- القيمة السوقية لأسهم الشركة.

4.1.2.2: العوامل المرتبطة بالمدقق وبمكتب التدقيق:

تتمثل تلك العوامل في كل ما يتعلق بالمدقق أو بمكتب التدقيق ويمكن أن يكون ذا تأثير على عملية تحديد أتعاب التدقيق، وتشمل تلك العوامل على (قطب والخاطر، 2004: 163):

- نوعية مكتب التدقيق (محلي، أو مرتبط بمكاتب تدقيق دولية).
- حجم مكتب المراجعة ويمكن قياسه عن طريق عدد المدققين بالمكتب أو حجم الإيرادات السنوية للمكتب أو عدد عمليات المراجعة التي يقوم بها المكتب أو إجمالي عدد عمليات المراجعة سواء عمليات مراجعة أو خدمات استشارية أخرى.
- مدى تقديم المكتب لخدمات استشارية لنفس العميل الذي يقوم بمراجعة حساباته.
- تخصص مكتب المراجعة في صناعة معينة.
- تقدير المراجع لخطر المراجعة.
- طول فترة التعاقد بين مكتب المراجعة والمنشأة محل المراجعة.
- مدى وجود تحفظات في التقرير السابق لمراجعة حسابات المنشأة.
- سمعة مكتب المراجعة.
- خبرة المراجع والخبرة المتراكمة لدى مكتب المراجعة، ويمكن قياسها بعمر مكتب المراجعة. وفي ضوء ما تقدم من المتوقع زيادة أتعاب التدقيق كلما زاد حجم مكتب التدقيق.

4.1.2.3: عوامل أخرى متنوعة:

- تشتمل هذه العوامل على العوامل التي قد يكون لها تأثير على أتعاب المراجعة ولكنها لم ترد ضمن المجموعتين السابقتين، وهذه العوامل هي:
- وجود تشريعات ومعايير محاسبية ومراجعة ملزمة للشركات ولمكاتب المراجعة.
 - الفترة بين تاريخ التعاقد وتاريخ تقديم تقرير المراجعة.
 - وجود قواعد سلوك مهني ملزمة.

- الفترة بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ تقديم تقرير المراجعة.
- انتهاء السنة المالية للعميل في وقت انتهاء السنة المالية لغالبية الشركات.
- المنافسة بين مكاتب المراجعة.
- مدى تطور المحاسبة والمراجعة في الدولة.

5.1.2: شروط تحديد أتعاب التدقيق:

- إن الأتعاب المهنية يجب أن تحسب على أساس مناسب بمعدل ساعات أو أيام معينة لكل شخص كان في أداء خدمة المراجعة.
 - إنه من غير المناسب للمراجع أن يتقاضى أتعاباً أقل مما تقاضاه سابقاً لخدمات مماثلة.
 - يجب أن يحدد أساس احتساب الأتعاب في البداية، وذلك تجنباً لسوء التفاهم بين الطرفين.
- (الجرد، 2008: 26).

المبحث الثاني

الاهتمام الرسمي بموضوع تحديد الأتعاب

0.2.2: مقدمة.

1.2.2: تحديد الأعمال والتصرفات التي يجب على المراجع أن يتجنبها عند تحديده لأتعابه.

2.2.2: تحديد السلطات التي يناط بها أمر تحديد الأتعاب.

0.2.2: مقدمة:

لقد حظي موضوع الأتعاب باهتمام كبير من قبل المشرع والمنظمات المهنية في معظم الدول ومع استقراره وتتبع مظاهر هذا الاهتمام فإننا نجد أنه ينحصر في ناحيتين رئيسيتين:

1.2.2: أولهما: تحديد بعض الأعمال والتصرفات التي يجب على المراجع أن يتجنبها عند تحديده لأتعابه أو عند نشوب نزاع بشأنها بينه وبين العميل حتى يتلافى تأثيرها السيئ على قيم وآداب وسلوكيات المهنة ومن هذه التصرفات والأعمال:

1. إذا حاول الحصول على عمل من أعمال المهنة بطريقة تنتافى مع كرامتها كإعلان أو إرسال المنشورات أو إرسال الخطابات الخاصة أو الدخول في مناقصات على الأتعاب أو غير ذلك من الوسائل.

2. إذا منح المحاسب أو المراجع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عمولة أو سمسة أو حصة من أتعابه لشخص من الأشخاص نظير حصوله على عملية أو أكثر من أعمال مهنته.

3. إذا لم يراع في اتفاقياته مع العملاء بأن تتناسب قيمة أتعابه مع الجهد والوقت وقيمة الأعمال بأن يغالي في تقدير هذه الأتعاب على حصة من المنفعة التي ستعود على صاحب الشأن نتيجة لعمل المحاسب أو المراجع (عمولة مستترة).

4. إذا لجأ إلى منافسة زميل في الحصول على عمل يقوم به الأخير عن طريق عرض أتعاب أو قبول أتعاب تقل بدرجة ملحوظة عن أتعاب زميله دون سبب مقبول (الصباغ وآخرون، 2008: 62).

2.2.2: ثانيهما: تحديد السلطة التي يناط بها أمر تحديد الأتعاب، من خلال القراءة المتأنية للقوانين والتشريعات السارية المعمول بها في فلسطين والمنظمة لأعمال الشركات المساهمة العامة يتضح أن الأمر الذي لم تتناوله هذه التشريعات هو الأسس الواجب اتباعها عند تحديد قيمة الأتعاب، وما هي الاعتبارات التي يتعين مراعاتها عند هذا التحديد على الرغم مما لهذا الأمر من أهمية في تسهيل دور سلطات تحديد الأتعاب والمراجعين عند تحديد قيمتها العادلة، أو في تقرير مدى كفايتها إذا ما نشأ خلاف حولها بين المراجع وعملائه، حيث اكتفت بتحديد الجهة المسؤولة عن تحديد هذه الأتعاب المهنية، وذلك كما يلي:

قانون الشركات لسنة 2008 وتعديلاته:

حدد قانون الشركات لسنة 2008 في المادة رقم (221) في الفقرة رقم (1)، تنتخب الهيئة العامة لكل من الشركة المساهمة العامة والشركة المساهمة الخصوصية مدققاً أو أكثر من بين مدققي الحسابات المرشحين والمرخص لهم بمزاولة المهنة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل أتعابهم، أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب ويتوجب على الشركة تبليغ المدقق المنتخب خطياً بذلك خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ انتخابه.

قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010:

حدد قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010 في المادة رقم (47) في الفقرة رقم (1)، على كل مصرف أن يعين سنوياً مدقق حسابات خارجي مرخص له بمزاولة المهنة من قبل الجهات الرسمية والمهنية، وتطبق عليه معايير التأهيل التي تحددها سلطة النقد بتعليمات تصدر عنها. ويتم تعيين المدقق الخارجي من قبل الجمعية العمومية للمصرف، أو من تفوضه أصولياً. وفي حالة تأخر المصرف عن تعيين مدقق للحسابات لمدة تزيد عن ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء عمل المدقق السابق لدى المصرف. تقوم سلطة النقد بتعيين مدقق جديد وتحديد أتعابه ويلتزم المصرف بتحملها.

قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004:

لم يرد في مواد وفقرات قانون الأوراق المالية أية إشارة للضوابط التي يجب أن تحكم عملية تحديد أتعاب المراجع الخارجي، إلا أن الإرشادات العامة لإعداد التقرير السنوي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والصادرة عن سوق فلسطين للأوراق المالية، قد حددت في فقرة تقرير مجلس الإدارة في البند رقم (22)، أنه يجب على الشركة أن تقوم ببيان مقدار أتعاب المراجعة والتدقيق لكل من الشركة والشركات التابعة، إن وجدت، كل على حدة، مع بيان أي أتعاب أخرى تلقاها المراجع الخارجي أو مستحقة له.

التعليمات ذات العلاقة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية:

- حددت التعليمات رقم (2009/6) في الفقرة رقم (2/6)، أنه ينبغي على المصرف عند تعيين المراجع الخارجي إبرام كتاب التعاقد معه، على أن يشتمل كتاب التعاقد على مجموعة من المعلومات منها أسس تحديد الأتعاب المهنية وترتيبات دفعها.
- حددت التعليمات رقم (2009/6) في الفقرة رقم (4/6)، مجموعة من التعليمات الخاصة بعملية تعيين وعزل المراجع الخارجي وذلك كما يلي:

1. يجوز لسلطة النقد تعيين مراجع خارجي أو أكثر لمراجعة وتدقيق القوائم المالية للمصرف في حال التأخر في تعيين المراجع الخارجي لفترة ثلاثة أشهر من تاريخ انعقاد الهيئة العامة، علماً بأن سلطة النقد ستقوم بخصم مقابل أتعاب المراجع الخارجي المعين من قبلها من حسابات المصرف لديها.
2. يجوز لسلطة النقد "إذا رأت ذلك ضرورياً" أن تكلف المراجع الخارجي بأية مهام تراها ضرورية، وتحدد سلطة النقد المهمة الموكلة لهذا المراجع ومدة عمله ومقدار أتعابه التي يتحملها المصرف المعني.

قرار وزير الداخلية رقم (61) لسنة 2013م، بخصوص الشؤون المالية للجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية:

حدد القرار رقم (61) لسنة 2013م في المادة رقم (3) في الفقرة رقم (2)، أنه يجب اعتماد مدقق حسابات قانوني خارجي مرخص من قبل جهات الاختصاص لمراجعة حسابات الجمعية أو الهيئة والمصادقة عليها سنوياً بواسطة الجمعية العمومية للجمعية أو الهيئة، على أن يكون ذلك بموجب إعلان في صحيفة محلية يومية وذلك لمدة يومين متتاليين على الأقل ولا تكون من أيام العطل أو الإجازات الرسمية، من خلال تقديم عروض أسعار معززة بعروض فنية من قبل مكاتب تدقيق الحسابات تشتمل على الأقل (نبذة عن المكتب والشركاء، خبرة المكتب، مراحل العمل وإجراءات التدقيق، جدول زمني لكل مرحلة، فريق التدقيق والسيرة الذاتية لهم) ويتم الاختيار من بين المتقدمين من قبل الجمعية العمومية للجمعية أو الهيئة، ويستثنى من ذلك الجمعيات أو الهيئات التي تم تسجيلها في نفس السنة موضع التدقيق أو التي تكون إيراداتها في السنة السابقة أقل من 100 ألف شيكل فيكفي استدرج ثلاث عروض أسعار فنية ومالية لعرضها على الجمعية العمومية للبت فيها، وفي جميع الأحوال يجب ألا تزيد مدة عمل مدقق الحسابات لنفس الجمعية عن ثلاث سنوات متتالية.

بشكل عام ومن خلال ما سبق يتضح لنا ما يلي:

- لم يرد في نصوص مواد وفقرات كل من قانون الشركات لسنة 2008، وقانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، و قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، وقانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004، أية ضوابط أو محددات يمكن من خلالها استنتاج كيفية تحديد أتعاب المدقق أو الجهة المسؤولة عن ذلك في الظروف الطبيعية، حيث اكتفت بتحديد الجهة التي تتولى مهام تعيين المدقق والجهة المسؤولة عن تقدير وتحديد الأتعاب المهنية.

- إن الواقع العملي يشير إلى أن أتعاب المدققين يتم تحديدها من خلال الاتفاق ما بين إدارة الشركة والمدقق، سواء كان ذلك من خلال عروض الأسعار المقدمة من قبل المراجعين الذين يتنافسون فيما بينهم للحصول على فرصة مراجعة وتدقيق القوائم المالية للشركة، أو من خلال التفاوض المباشر فيما بين المدقق وإدارة الشركة (عليان، 2010: 65).
- إن إغفال القوانين والتشريعات لموضوع أسس تحديد الأتعاب المهنية لمدقق الحسابات لقاء قيامه بعملية التدقيق، وعدم قيامها بتحديد الأسس والضوابط والقيود التي من شأنها أن تنظم عملية تحديد مستوى الأتعاب المهنية بما يضمن عدم التأثير على سوق المنافسة لمهنة التدقيق وكذلك على استقلالية المدقق، قد يؤثر بشكل جوهري على جودة الأداء المهني للمدقق، حيث قد يتم في بعض الحالات اختيار المدقق صاحب المستوى الأدنى من الأتعاب مما ينعكس سلباً على سلوك واستقلالية وكفاءة المدقق، كما قد تلجأ بعض شركات التدقيق إلى قبول بعض العملاء بمستوى متدني من الأتعاب بهدف منافسة مكاتب وشركات التدقيق الأخرى (عليان، 2010: 65).
- إن عملية تحديد أتعاب التدقيق مسألة حيوية لكل من المدققين والمنشآت الخاضعة للمراجعة سواء من حيث تقييم المدققين لمدى عدالتها وتناسبها مع ما يبذلون من جهد وما يتكبّدون من تكلفة وما يتحملون من مسؤوليات جراء قيامهم بأعمالهم، أو من حيث مدى شعور المنشآت الخاضعة للتدقيق بحصولها على عائد أو منفعة تبرر تحمل مثل هذه الأتعاب، وقد زاد الاهتمام بموضوع أتعاب التدقيق لما قد يكون لها تأثير على اختيار وسلوك واستقلالية المدقق. كما ساهمت العديد من العوامل في زيادة حدة وأهمية هذا الموضوع، ولعل من أهم هذه العوامل ما يلي (راضي، 1998: 34):
 1. عدم وجود أساس موضوعي يمكن الاتفاق عليه بين المدقق والمنشأة الخاضعة للتدقيق، بما يحقق للمراجع عائداً معتدلاً لما يقدمه من خدمة، وفي ذات الوقت يحقق للمنشأة الخاضعة للتدقيق العائد أو المنفعة التي تبتغيها. ولا شك أن مثل هذا العامل تزداد حدته عند بداية التعاقد نظراً لعدم معرفة المدقق بكل ظروف العمل، ومن ثم عدم إدراكه لمدى حجم إجراءات التدقيق الواجب القيام بها وما تتطلبه من قوت وجهد وأفراد ومسؤوليات.
 2. التنافس القائم بين مكاتب التدقيق، وأثر مثل هذه المنافسة على تحديد الأتعاب، وما يمكن أن يترتب عليها من قبول بعض المدققين أتعاب متدنية كسباً لبعض العملاء وعلى أمل زيادة الأتعاب مستقبلاً وهو ما قد ينعكس على أداء المراجع وكفاءته في القيام بعملية التدقيق.

الفصل الثالث

أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لإدارة الأرباح

المبحث الثاني: علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لإدارة الأرباح

0.1.3: مقدمة

1.1.3: تعريف إدارة الأرباح

2.1.3: أهداف إدارة الأرباح

3.1.3: دوافع إدارة الأرباح

4.1.3: أساليب إدارة الأرباح

5.1.3: نتائج إدارة الأرباح

0.1.3: مقدمة:

تعرضت مهنة المحاسبة والمراجعة إلى العديد من الانتقادات حول ضعف دور مدقق الحسابات في التقرير عن بعض ممارسات الإدارة التي تهدف إلى التلاعب في الأرباح، أو إدارة الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة للإدارة أو لتحقيق مستوى ربح يتمشى مع توقعات المحللين الماليين (Gramling and Stone, 2001: 29).

ولقد أدى التلاعب بالقوائم المالية التي تصدرها الشركات الكبرى إلى إفلاس العديد منها، مما ترتب على ذلك أضرار مادية واجتماعية واقتصادية ناتجة عن هذا التلاعب، وقد تورطت العديد من شركات التدقيق في انهيار بعض الشركات الكبرى ومن هذه الشركات شركة آثر اندرسون، ولقد أدى انهيار هذه الشركات إلى إثارة الجدل حول استخدام المرونة التي تمنحها المعايير المحاسبية بغرض إدارة الأرباح (Gramling and Stone, 2001: 29).

وقد تم تقسيم إدارة الأرباح إلى نوعين: الإدارة الجيدة للأرباح (Good Earnings Management) وهي إدارة الأرباح التشغيلية التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر ومن أمثلة تلك القرارات، إعطاء العمال راحة لعدة ساعات قبل انتهاء مواعيد العمل الرسمية نظراً لأن معدل الإنجاز الحالي يفوق الخطة. أما النوع الثاني فهو الإدارة السيئة للأرباح (Bad Earnings Management) بهدف إخفاء الربح التشغيلي الحقيقي بواسطة وضع القيود الاصطناعية أو استخدام تقديرات غير منطقية، ومن أمثلة الإدارة السيئة للأرباح تخفيض تقديرات مخصص الديون المشكوك فيها، وغالباً ما تتطوي ممارسات الإدارة السيئة للأرباح على بعض الممارسات المحاسبية والإدارية غير المقبولة وغير القانونية، ويتضح مما سبق إن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية (وخصوصاً الأرباح المحاسبية) من خلال استغلال بعض المرونة المنطوية في بعض السياسات المحاسبية، وممارسة التقديرات الشخصية (Mulford and Comiskey, 2002: 82).

1.1.3: تعريف إدارة الأرباح:

ظهرت تعريفات عديدة لإدارة الأرباح، ويعود ذلك للفكر المحاسبي الذي انتمى إليه هؤلاء المحاسبون وفيما يلي استعراض لعدد من هذه التعريفات.

تم تعريف إدارة الأرباح من جوانب مختلفة، فقد عرفها (Bedard, 1991: 80) بأنها تحريف متعمد للأرباح، الأمر الذي يقضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن

تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المدراء قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح.

كذلك أشار (Healy and Wahlen, 1999: 162) أن "إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرين باستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية، إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية".

ويذكر (الأشقر، 2010: 22) أن إدارة الأرباح تظهر عندما يستخدم المدراء الاجتهاد أو الحكم الشخصي في التقرير المالي وفي هيكلة العمليات للتلاعب بالتقارير المالية، إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، أو التأثير على المخرجات التعاقدية على الأرقام المحاسبية المعلن عنها.

في حين رأى (رياض، 2010: 115) إن ظهور مشكلة إدارة الأرباح سببه التطبيق الخاطئ لمبدأ الاستحقاق المحاسبي، فأساس الاستحقاق وفقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات يتطلب تحديد توقيت للاعتراف بالإيرادات وتحديد قدر النفقات الذي أسهم في تحقيق هذه الإيرادات، ويخضع جزء كبير من عملية المقابلة لاختيار الإدارة الأمر الذي يتيح لها تطويع هذا الجزء من أجل الإفصاح عن المقدار الذي تريده من الأرباح وخاصة تلك المتحققة نتيجة مقابلة إيرادات السنة مع مصروفاتها.

يري (اللوزي، 2013: 10) أن إدارة الأرباح هي التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المدراء قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح.

وعُرفت إدارة الأرباح بأنها عملية تخطيط لتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر، وفي معظم الحالات يتم زيادة دخل السنة الحالية على حساب السنوات القادمة (Kieso, et. al, 2013: 161).

كما أفاد (الداعور، 2013: 102) بأن إدارة الأرباح هي عبارة عن سلوك الإدارة في سبيل سعيها للتأثير على الدخل، ويتخذ هذا السلوك اتجاهات عدة، إما تخفيض الدخل بهدف تخفيض قيمة الضرائب، أو زيادته في سبيل تعظيم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، أو قد تقوم الإدارة بتمهيد الدخل بتخفيضه إذا كان مرتفعاً أو زيادته إذا كان منخفضاً للحد من التقلبات الحادة في مستويات الربحية لضمان أكبر قدر من الاستقرار في أسعار الأسهم.

وفي ضوء ما سبق تم تعريف إدارة الأرباح من جوانب متعددة، وأنه لا يوجد تعريف موحد لإدارة الأرباح، إلا أن هناك اتفاقاً على أن إدارة الأرباح هي "تحريف متعمد للأرباح في سبيل التأثير على الأداء الحقيقي للشركة". ويمكن تعريف إدارة الأرباح على أنها "تحكم إدارة الشركة في رقم الربح المطلوب في سبيل سعيها للتأثير على الدخل، باتباع أساليب متنوعة من خلال التغيير في التقديرات والسياسات المحاسبية واستغلال الثغرات في المبادئ والمعايير المحاسبية، بغرض تحقيق نتائج نافعة للشركة أو بعض العاملين فيها أو التأثير على قرارات المستثمرين والأطراف ذات العلاقة بالشركة".

2.1.3: أهداف إدارة الأرباح:

تهدف الإدارة من خلال إدارة أرباحها إلى تحقيق أهداف محددة مسبقاً كتوقعات المحللين الماليين أو الإدارة نفسها بشأن الأرباح المستقبلية أو المحافظة على اتجاه نمو معين للأرباح، ويعرض (اللوزي، 2013: 22) أهداف إدارة الأرباح ومضامينها في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1)

أهداف إدارة الأرباح ومضامينها

المضامين	الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> ● تلبية متطلبات الحكومة والمتمثلة بالضغوطات. ● تلبية متطلبات تحقيقات وإشراف الجهات التنظيمية مثل كفاية رأس المال. ● تخفيض ضريبة الدخل. 	تخفيض التكلفة الحكومية
<ul style="list-style-type: none"> ● تحديد عقود الدين وتجنب الانتهاكات المالية. ● تلبية متطلبات وشروط اتفاقيات الديون والقيود على سداد توزيعات الأرباح. 	تخفيض تكاليف رأس المال (تكاليف الحصول على الأموال)
<ul style="list-style-type: none"> ● من خلال تعظيم إجمالي الأجور والحوافز والمكافآت في الاجل القصير. ● زيادة الأمن الوظيفي للإدارة. 	تعظيم ثروة المدراء

- وقد تلجأ الإدارة لممارسة إدارة الأرباح لأسباب أخرى وهي (رياض، 2010: 116):
1. التأثير على مقدار الضرائب المستحقة على المنشأة بالاعتراف المبكر ببعض الإيرادات أو تأجيل بعض المصروفات.
 2. العمل على تجنب ظهور تباين واختلاف في نتائج أعمال المنشأة من سنة إلى أخرى، حتى لا يصبح هذا التباين كمقياس يستخدمه المستثمرون لقياس درجة المخاطرة التي إن ارتفعت فمن شأنها رفع تكلفة رأس المال.
 3. كسب ثقة أصحاب المصالح في المنشأة بما فيهم المساهمين وحملة الأسهم مما يعني خفض احتمالات التعرض للإفلاس.
 4. خفض التكاليف الحكومية وتجنب التدخل الحكومي في المنشأة في حال كبر حجمها.
 5. تحقيق أهداف الإدارة الذاتية، ففي حال كان تعاقد الإدارة مع الملاك على أساس أن المكافآت والحوافز الممنوحة للإدارة هي كنسبة من الأرباح المحققة فستعمل الإدارة حينها على تعظيم الأرباح المفصح عنها.

3.1.3: دوافع إدارة الأرباح:

إن لكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية، دوافع معينة تعمل كموجه لتحقيق بعض الأهداف المنشودة لتلك الممارسة. وهذا ينسجم تماماً مع ممارسة إدارة الأرباح، حيث تحدث هذه الممارسة عندما يكون لدى المدراء دوافع معينة لتحقيق أهداف مسبقة، ولإبراز هذه الدوافع لا بد من الاستناد إلى نتائج الدراسات السابقة التي حددت عدداً من هذه الدوافع يمكن إبرازها كما يلي:

1. الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقييم سوق المال:

لقد ذكر (حمزة، 2012: 89) أن حوافز إدارة الأرباح المتعلقة بسوق رأس المال تنشأ عندما يكون لدى الإدارة تصور بوجود علاقة بين الأرباح المعلن عنها وقيمة الأسهم في السوق المالي، حيث تستخدم الإدارة أحكامها الشخصية والحرية المتاحة لها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً للتلاعب بالأرقام المحاسبية المعلن عنها وتحسين صافي الربح، وذلك بهدف التأثير على أسعار الأسهم خاصة في الفترات التي تسبق طرح العروض العامة الأولية وعروض الأسهم التي تطرح لزيادة رأس مال المؤسسات القائمة، كما ترتبط دوافع إدارة الأرباح المتعلقة بالسوق المالي بتضخيم أرباح المؤسسة لتتنسق مع تنبؤات المحللين الماليين أو تنبؤات

الإدارة نفسها، وذلك لمنع حدوث أي تقلبات أو تذبذبات في أسعار أسهم المؤسسة في المدى القصير.

ويمكن تقسيم الحوافز الخاصة بسوق المال على النحو التالي (الداعور، 2013: 118).

أ. تنبؤات الأرباح:

تشكل تنبؤات الأرباح الصادرة عن المحللين الماليين في السوق، أو التي تصدرها الإدارة نفسها أحد الأرقام المستهدفة بالنسبة لإدارة الأرباح، فتسعى الإدارة للتقرير عن أرقام ربح تتفق مع التنبؤات أو تزيد عليها، وفلسفة الإدارة من هذا السلوك تتمثل في خشيتها من تحمل تكاليف قد تكون باهظة في حال كانت الأرباح المقرر عنها أقل مما هو متنبأ به، وبالتالي فهي تسعى إلى تجنب حدوث انخفاض في أسعار الأسهم السوقية كرد فعل سلبي من السوق.

ب. خيارات الأسهم:

يشكل تحديد مكافآت الإدارة على صورة خيارات الأسهم دافعاً قوياً للإدارة لاختيار التسويات المحاسبية الاستثنائية بصورة تؤثر على زيادة الأسعار السوقية للأسهم في تاريخ منح هذه الخيارات من الطرق التي تضع مصالح المدراء التنفيذيين وقيمة المنشأة التي يديرونها في إطار واحد.

ت. عروض حقوق الملكية الأولية:

تمثل عروض حقوق الملكية الأولية دافعاً لممارسة إدارة الأرباح، حيث تهدف إلى التأثير على السعر السوقي للأسهم عند حدوث عروض الأسهم من أجل رفع الأسعار السوقية لهذه الأسهم، وفي حال عرض أسهم لأول مرة في السوق لا يكون هناك سعر سوقي ثابت للأسهم، ويكون هناك نقص في المعلومات لدى المستثمرين وبالتالي يعتمدون على القوائم المالية بشكل كبير، وهذا يمثل فرصة لممارسة إدارة الأرباح لتعظيم العائدات من بيع الأسهم.

2. الدوافع التعاقدية

وفقاً للنظرية المحاسبية الإيجابية، فمن المتوقع أن يختار المدراء السياسات المحاسبية التي تزيد من قيم الربح المفصح عنها للسنة الحالية بهدف تخفيض احتمالات مخالفة الشروط التعاقدية للديون المعتمدة على الأرقام المحاسبية، وذلك خاصة للشركات التي تكون في وضع يقترب من مخالفة الشروط التعاقدية للدين (Watts and Zimmerman, 1990: 136).

وتستخدم البيانات المحاسبية للمساعدة في رصد وتنظيم العقود بين الشركة والملاك المتعددين، حيث تنشأ عقود المكافآت الإدارية بين مصالح الإدارة (والمتمثلة في المكافآت أو الحوافز)، وبين أصحاب المصالح الآخرين (أبو عجيبة وحمدان، 2009: 7)، وهناك نوعان من العقود، هما عقود الاقتراض، وعقود المكافآت أو الحوافز للإدارة على النحو التالي:

أ. عقود الإقراض:

تشير النظرية المحاسبية الإيجابية إلى أن عقود الإقراض تؤثر بشكل كبير على الخيارات المحاسبية للمنشأة، وتؤكد النظرية وبشكل أكثر تحديداً على أنه وفي حال كانت عقود الدين تشتمل على شروط تقييدية تعتمد على البيانات المالية المفصح عنها، ففي هذه الحالة سوف تسعى الإدارة إلى استخدام الأساليب المحاسبية التي تظهر أرباحاً أكبر من الحقيقية مما يخفض احتمال امتثالها (أي الإدارة) للشروط الموجودة في عقود الإقراض (8: 2012: Omid).

ب. عقود مكافآت الإدارة:

يرى (Healy and Wahlen, 1999: 382) أن عقود المكافآت الخاصة بالإدارة تدفع بها إلى إدارة أرباحها من أجل زيادة المكافآت وتحسين الوضع الوظيفي، علاوة على تخفيف حدة المخالفات المحتملة لموائق الدين. وفي حال كانت الأرباح دون الحد المطلوب للحصول على المكافأة يتم إدارة الأرباح تصاعدياً إلى أن تصل إلى الحد المطلوب، أما في حال كانت الأرباح أكبر من الحد الأقصى الذي يتوقف عنده منح مكافآت إضافية؛ ففي هذه الحالة تقوم الإدارة باختزال الأرباح لفترات قادمة للحصول على مكافآت إضافية (1134: 2010: Yanqiong).

3. تخفيض المدفوعات الضريبية

يعتبر دافع تخفيض الدخل من أهم الدوافع وراء ممارسة المديراء لإدارة الأرباح، وذلك من خلال اختيار الطرق المحاسبية التي من شأنها التقليل من القيمة الحالية لمدفوعات الضرائب، وأحد تلك الطرق المستخدمة طريقة تقييم المخزون السلعي للمنشأة، فعلى سبيل المثال عند الاختيار بين طريقتي LIFO و FIFO فإن ذلك سيعني تغير في التدفق النقدي نتيجة لتأثير طرق تقييم المخزون على الأرباح الخاضعة للضريبة، فالمنشآت تستخدم طريقة (FIFO) عند ارتفاع الأسعار لزيادة الدخل الظاهر في القوائم المالية مما يعني زيادة في الضرائب وانخفاض في التدفق النقدي، أما عند استخدام طريقة (LIFO) عند انخفاض الأسعار؛ ما يعني انخفاض قيمة الضرائب وزيادة في التدفق النقدي (الداعور وعابد، 2009: 826).

4. التكاليف السياسية

تشكل التكاليف السياسية دافعاً قوياً لتلاعب الإدارة بالأرباح، كما ينظر لإدارة الأرباح على أنها استراتيجية استخدمتها شركات النفط والغاز إبان غزو العراق للكويت عام 1990م، حيث تسبب الغزو في ارتفاع مفاجئ لأسعار المنتجات النفطية وكانت التوقعات زيادة الأرباح لتلك المؤسسات، لكن الدراسة أثبتت أن المؤسسات قامت بتخفيض أرباحها تجنباً للضغوط والتدخلات الحكومية التي قد تؤدي إلى فرض تكاليف إضافية عليها (حمزة، 2012، 94).

وتسعى المنشآت لإدارة أرباحها عن طريق التغيير في البيانات المالية من أجل التأثير على قرارات المستثمرين، وتسعى كذلك للتحايل على الأنظمة الحكومية لتبدو نتائج أعمالها أقل ربحية من أجل التهرب من التدخل الحكومي فيها، حيث أن الاقتصاديات التي تضم أسواق أسهم غير كفؤة تكون معرضة لتعيين رؤسائها التنفيذيين من قبل الحكومة (Rahman, et. Al., 2013: 74).

4.1.3: أساليب إدارة الأرباح:

إن ثمة أسباب عديدة تدعو الإدارة إلى انتهاج سياسة إدارة أرباحها بغرض التأثير على الأرقام المحاسبية المعلنة، وتلجأ الإدارة إلى استخدام طرق وأساليب محاسبية من شأنها تعظيم منفعتها، وبين (Ronen and Yaari, 2008: 31) تلك الطرق والأساليب ما يلي:

1. الاختيار بين المعالجات المحاسبية المقبولة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) كالاختيار بين طريقة (FIFO) وطريقة (LIFO) في تقييم المخزون السلعي.
2. التلاعب في التقديرات الخاصة بالمعاملات المالية التي تحتاج إلى نوع كبير من التقدير والاجتهاد الشخصي.
3. هيكله المعاملات لتحقيق نتائج محاسبية مستهدفة، كاستخدام استراتيجية محفظة الأصول لبيع عقود الإيجار حيث يتم الاعتراف بالإيراد التشغيلي فقط عند دفع الإيجار.
4. إدارة الشفافية في عرض البيانات المالية، فتقوم الإدارة مثلاً بعرض البنود الخاصة في سطر خاص في قائمة الدخل ثم تفصيلها في الإيضاحات المرفقة.
5. اتخاذ قرار بشأن توقيت اعتماد العمل بمعايير جديدة، ويكون لهذا القرار أثر على قائمة الدخل أو الأثر الرجعي للتسويات الخاصة بحقوق الملكية في قائمة المركز المالي، ولا علاقة للقرار بتنفيذ المعيار من عدمه ولكنه يتعلق بالتوقيت فقط.

ويضيف (Scott and Pitman, 2005: 78) أساليب أخرى قد تستخدمها الإدارة في سبيل إدارتها للأرباح وهي كالتالي:

1. تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في انجاز الأعمال وتكلفة هذا الإنجاز. وبالتالي يمكن للمدراء أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في انجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.
2. يتطلب حساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمدراء أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتدني مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.
3. يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمدراء أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.
4. يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف دفترية، ويمكن للمدراء أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف فترية، مما يؤدي إلى تدني المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح.
5. يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمدراء التلاعب بتوقيت بيع الأصول كأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح.
6. يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمدراء من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.
7. يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تُحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروفاً رأسمالياً تُحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمدراء تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.
8. يمكن للمدراء تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.
9. يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمدراء من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك بعض الإجراءات والممارسات الأخرى المتعلقة بإدارة الأرباح أهمها (دبور، 2013: 53):

1. يتم إدراج مصروفات أو إيرادات وهمية بغرض تضخيم الأرباح أو تقليل الخسائر لأسباب ضريبية، كما قد يتم اللجوء إلى تحميل بعض المصروفات أو الالتزامات على حساب فروع الوحدات التابعة لأجل إخفائها عن بعض الجهات ذات العلاقة باعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة.

2. استخدام تكلفة إيجار مصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل يتم بموجبه دفع مصاريف إيجار ثابتة سنوياً وبالتالي التخلص من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى مستخدماً مصاريف الإيجار كبديل عنه.

3. التلاعب في قيمة التقديرات المالية التي تعتمد عليها المحاسبة على أساس الاستحقاق وتكوين بعض الاحتياطات والمخصصات بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية التي تسمح بها المعايير المحاسبية، والتي يترتب عليها ما يعرف بالمغالاة في تكوين الاحتياطات والتي تستخدم لاحقاً لتعزيز الإيرادات.

4. استخدام ما يعرف بتنظيف القوائم المالية (Big Bath) حيث يتم تحميل بعض المصروفات الكبيرة خلال فترة إجراء التغييرات في الهيكلية والتي تمتد آثارها إلى عدة سنوات، وذلك بتحميلها في سنة واحدة من أجل تعزيز دخل السنوات التالية.

5. التلاعب في تصنيف محتويات قائمة التدفقات النقدية حيث يمكن أن تلجأ الإدارة إلى التركيز على بنود المجموعة الأولى من تلك القائمة والتي ترتبط بأنشطة التشغيل من خلال تصنيف بعض البنود التي ترتبط بأنشطة الاستثمار أو التمويل على أنها مرتبطة بأنشطة التشغيل والعكس بالعكس، والذي لن يؤثر في النهاية على الرصيد النهائي للتدفقات النقدية، مستهدفة في ذلك توليد انطباع غير حقيقي عن المقدرة الكسبية للمنشأة التي تعكسها أنشطة التشغيل الفعلية، ومن أمثلة ذلك القيام برسمة عوائد الاقتراض وتكاليف البحوث والتطوير على أنها أنشطة استثمار بدلاً من أنشطة التشغيل، مما يؤدي إلى زيادة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وبالتالي إعطاء انطباع جيد عن المقدرة الكسبية للمنشأة من أنشطتها الرئيسية .

ويلاحظ مما سبق أن إدارة الأرباح حقيقة، وأن الإدارة تلجأ إلى استخدام طرق وأساليب متعددة من شأنها التأثير في رقم الربح المتحقق، تحركها عدة دوافع تختلف طبقاً لاختلاف حجم وطبيعة المنشأة وطبيعة العلاقة بين الإدارة والملاك .

5.1.3: نتائج إدارة الأرباح:

على الرغم من أن المدراء يدركون أن إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدي إلى مشكلات خطيرة في الأجل الطويل. ومن أهم هذه المشكلات ما يلي (الأشقر، 2010: 36):

1. تخفيض قيمة المنشأة:

توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها المنشأة بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل، إلا أنها يمكن أن تؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للمنشأة. فعلى سبيل المثال تعجيل الإيرادات قد يؤدي إلى قيام المنشأة ببيع المنتج في (30) ديسمبر بشروط: كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع ذات المنتج لذات العميل في (2) يناير. كذلك فإن تأخير المصروفات الاختيارية (Discretionary Expenses) يمكن أن يؤدي في الأجل الطويل إلى الإضرار بأداء المنشأة، فتأخير الصيانة، البحوث والتطوير، وتدريب العاملين قد يؤدي إلى فشل المعدات، خسارة حصة المنشأة في السوق، وتخفيض الإنتاجية.

2. تلاشي المعايير الأخلاقية:

حتى وإن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية.

فالمنشأة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة. ويخلق المدراء الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها. فالمدير الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في أحد الأيام، يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر. وأيضاً يمكن أن تصبح إدارة الأرباح منحرفاً زلماً، فأساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبياً تصبح معقدة أكثر فأكثر إلى أن تؤدي إلى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية.

3. إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية (Operational Management):

لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية. فمدراء الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، الفوز بالترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيئ. ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح

في المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء مشكلات التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشكلات بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

4. العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية:

في السنوات الأخيرة فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بإدارة أرباحها. فعلى سبيل المثال في أوائل التسعينيات وقعت البورصة غرامة قيمتها مليون دولار على شركة (W.R. Grace and Co) وطلب منها إعادة حساب أرباحها والإعلان عنها. والسبب في ذلك أن الشركة بين عام (1990_1992) قامت بتخفيض أرباحها المعلنة، وذلك بتسجيل احتياطات غير صحيحة قيمتها (55) مليون دولار، وبين عام (1993_1995) قامت بإعادة الاحتياطات إلى الأرباح، وذلك لمقابلة الأرباح الفصلية المستهدفة.

وحتى إذا لم تفرض بورصة الأوراق المالية غرامات أو عقوبات تأديبية أخرى، فإن مجرد إعادة حساب الأرباح والإعلان عنها يمكن أن يكون في حد ذاته مكلفاً للشركة. فخلال السنوات الخمسة الماضية فقدت الشركات التي أعادت احتساب أرباحها في المتوسط (10%) من قيمتها السوقية خلال الثلاثة أيام التالية لإعلامها عن إعادة إعداد قوائمها المالية.

المبحث الثاني

علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح

0.2.3: مقدمة

1.2.3: نبذة عن بورصة فلسطين

1.2.3.1: أهم المحطات في تاريخ البورصة

1.2.3.2: رؤية البورصة

1.2.3.3: رسالة البورصة

1.2.3.4: الأهداف الرئيسية للبورصة

0.2.3: مقدمة

مما لا شك فيه أن مهنة التدقيق لها دورها الإيجابي في الحد من الآثار السلبية لإدارة الأرباح، حيث أنها تهدف أساساً إلى إبداء الرأي العام في مدى عدالة وصدق القوائم المالية، وعند إنجاز المدقق لهذا الدور الجوهرى فإنها تقع على مسؤوليته اكتشاف الأخطاء والغش الذي يقع في الدفاتر والتقارير المالية وتدقيق البيانات الصادرة عن الشركات وإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن آثار ممارسة أساليب إدارة الأرباح على تلك البيانات (Schelleman and Knechel 2003: 4).

ويذكر (عيسى، 2008: 26) أن ممارسة العميل لسلوك إدارة الأرباح يؤثر على أتعاب عملية التدقيق، وحدد الخطوات التي يمكن أن يتبعها المدقق الخارجى لمواجهة المخاطر الناتجة عن ممارسة العملاء لأساليب إدارة الأرباح فيما يلي:

1. تحديد العملاء الذين يشكلون خطورة عالية كنتيجة لممارسة سلوك إدارة الأرباح.
2. تحميل هؤلاء العملاء بأتعاب إضافية مقارنةً بالعملاء الأقل خطورة.
3. زيادة الجهد المبذول والاختبارات التفصيلية أثناء تنفيذ مهام تدقيق القوائم المالية لهؤلاء العملاء.
4. مناقشة أي تعديلات في القوائم المالية - مثل تغيير الطرق المحاسبية - لهؤلاء العملاء.

وهذا يعنى أنه في حالة العملاء الذين يمارسون سلوك إدارة الأرباح، يحتاج المدقق الي بذل جهدا إضافي وإجراء اختبارات أوسع، وذلك بغرض تنفيذ مهام التدقيق بالجودة المطلوبة، مما ينعكس إيجابياً على الحد من سلوك إدارة الأرباح عند هؤلاء العملاء، ويؤدي بالطبع إلى زيادة أتعاب التدقيق.

1.2.3: نبذة عن بورصة فلسطين

تأسست شركة بورصة فلسطين في العام 1995 كشركة مساهمة خاصة، لتبدأ أولى جلسات التداول في 18 شباط 1997. وفي مطلع شباط من العام 2010 كان التطور الهام في مسيرة البورصة وتحولها إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية. وفي أيلول 2010 أطلقت البورصة عن هويتها المؤسسية الجديدة لتصبح "بورصة فلسطين" علامتها التجارية متخذة من "فلسطين الفرص" شعاراً لها.

تعمل البورصة تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004. وتسعى البورصة إلى تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال رزمة من القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر أسس الحماية والتداول الآمن. في العام 2009، وضمن تصنيف لأسواق المال على صعيد حماية المستثمرين، حصلت البورصة على المركز الـ33 عالمياً، والمركز الثاني بين الأسواق العربية. بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة 48 شركة كما بتاريخ 2015/04/30 بقيمة سوقية تجاوزت 3,038 مليون دولار موزعة على خمسة قطاعات هي: البنوك والخدمات المالية والتأمين، والاستثمار، والصناعة، والخدمات. في حين وصل عدد شركات الأوراق المالية الأعضاء بالبورصة إلى 8 شركات. تتمثل القيم والمبادئ الأساسية للبورصة في الحوكمة الرشيدة، وتحقيق العدالة، والشفافية والكفاءة، وتوفير الفرص المتساوية لكافة المستثمرين.

1.2.3.1: أهم المحطات في تاريخ البورصة

2014:

- إضافة فلسطين ضمن "لائحة المراقبة" لمؤشرات FTSE
- إدراج أول سندات قرض في تاريخ البورصة.

2013:

- إطلاق مؤشر خاص بفلسطين ضمن مؤشرات ستاندرد آند بورز ومورغان ستانلي
- أعلى قيمة تداول في جلسة واحدة 48 مليون دولار أميركي.
- تنفيذ التسوية النقدية ذاتياً بعد الانضمام إلى نظام المدفوعات الوطني "براق"

2011: إدراج أكبر عدد شركات خلال عام (7 شركات).

2010: شركة مساهمة عامة... هوية مؤسسية جديدة.

2009: في تصنيف عالمي، البورصة تحتل المركز الثاني عربياً في توفير الحماية للمستثمرين.

2007: إطلاق خدمة التداول عبر الإنترنت (E-trade).

2006: إطلاق برنامج التوعية الاستثمارية.

2005: حقق مؤشر القدس نمو بنسبة 306% مسجلاً أعلى قيمة بين أسواق العالم.

1997: أول جلسة تداول.

1995: تأسيس سوق فلسطين للأوراق المالية كشركة مساهمة خصوصية.

1.2.3.2: رؤية البورصة:

بورصة وطنية نموذجية بتوجهات عالمية.

1.2.3.3: رسالة البورصة:

وضع فلسطين على خارطة الاستثمار العالمي من خلال توفير بيئة استثمار تتسم بالعدالة والشفافية والكفاءة وتتسق مع أفضل الممارسات العالمية.

1.2.3.4: الأهداف الرئيسية للبورصة:

- توفير بيئة تداول آمنة لخدمة المستثمرين والمحافظة على مصالحهم.
- تنمية الوعي الاستثماري لدى المجتمع المحلي وتعزيز العلاقة مع الهيئات والمؤسسات المالية المحلية و الإقليمية والدولية.
- تطوير الاستثمارات المحلية واستقطاب فلسطينيي الشتات ورأس المال الأجنبي.
- زيادة عمق البورصة وتوفير خدمات وأدوات مالية جديدة ومنتوعة.
- خلق بيئة عمل مهنية داخل البورصة بالتركيز على تطوير الكوادر البشرية، ومواكبة آخر تطورات تكنولوجيا الأسواق المالية.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

1.4: مقدمة

2.4: طرق جمع البيانات

3.4: مجتمع الدراسة وعينتها

4.4: المعالجات الإحصائية

5.4: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

6.4: منهج الدراسة

7.4: بيانات الدراسة

8.4: اختبار الفرضيات

9.4: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

1.4: مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

2.4: طرق جمع البيانات:

- وقد تم ذلك من خلال البحث المكتبي للحصول على البيانات اللازمة لصياغة الجانب النظري لموضوع البحث وتم الحصول على هذه البيانات من المصادر الآتية:
- المراجع العربية والأجنبية (الكتب والدوريات والمقالات) والدراسات والتقارير والبيانات المنشورة وغير المنشورة المتعلقة بموضوع البحث.
- القوانين واللوائح والنظم والتشريعات الصادرة عن سلطة النقد والمنظمة لعمل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- الإحصاءات الرسمية السنوية والشهرية الصادرة عن دائرة الأبحاث والسياسات في سلطة النقد.
- البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني.
- القوائم المالية السنوية المجمعة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- أية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وذلك للتعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات بالإضافة لأخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال الدراسة.

3.4: مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والتي تضم قطاعي التأمين والبنوك في الفترة (2010-2014م). والي يبلغ عددها من 49 شركة حسب دليل الشركات لعام 2016 التي تتوافر تقاريرها المالية (<http://www.pex.ps> 2016/04/01م).

وقد اقتصر مجتمع الدراسة في كل من:

- شركات قطاع التأمين المدرجة في بورصة فلسطين والمرخصة من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، والمكونة من سبع شركات فقط بعد استبعاد شركة واحدة لعدم توفر جميع بياناتها المالية خلال فترة الدراسة.
 - شركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين والمرخصة من سلطة النقد الفلسطينية، والمكونة من ثمانية بنوك فقط بعد استبعاد بنك واحد بسبب احتواء بند أتعاب التدقيق على أتعاب قضائية.
- وتم اختيار هذين القطاعين نظراً لأهميتهما في الاقتصاد الوطني، ولما يتمتعان به من إجراءات رقابية وإشرافية من جهات خارجية رسمية.

4.4: المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical package for social sciences - SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف (1-Sample K-S))

تم عرض اختبار كولمنجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (2) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (2)

اختبار التوزيع الطبيعي

القيمة الاحتمالية	قيمة Z	المتغير
0.213	1.06	FEE: أتعاب التدقيق
0.07	1.29	SIZE: حجم المنشأة
0.213	1.06	CFO: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
0.241	1.03	LOSS: الخسارة
0.121	1.18	LEV: الرافعة المالية
0.82	0.63	DAC: إدارة الأرباح

5.4: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في تحليل البيانات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأكبر قيمة وأصغر قيمة والخطأ المعياري. وجدول رقم (3) التالي يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغير التابع (إدارة الأرباح DAC) والمتغيرات المستقلة x_1 : أتعاب التدقيق (FEE)، x_2 : حجم المنشأة (SIZE)، x_3 : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (CFO)، x_4 : الخسارة (LOSS)، x_5 : الرافعة المالية (LEV)، x_6 : نوع مكتب التدقيق (TYPE) لقطاعي التأمين والبنوك والخدمات المالية.

جدول رقم (3)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أكبر قيمة	أقل قيمة	العدد	القطاع	المتغيرات
80236	128374	387810	35868	30	التأمين	(FEE)
126803	204127	637875	48750	35	البنوك	
25790000	45120551	94254897	10136307	30	التأمين	(SIZE)
642100000	534531689	2424773961	11366673	35	البنوك	
2467551	1043956	6676056	-4819560	30	التأمين	(CFO)
49160000	9270454	228487336	-75393762	35	البنوك	
0.173	0.709	0.98	0.17	30	التأمين	(LEV)
0.325	0.565	0.89	0.01	35	البنوك	

• أتعاب عملية التدقيق

يلاحظ من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي لأتعاب عملية التدقيق لقطاع التأمين بلغ (128,374) دولار، وبانحراف معياري (80,236)، وأن المتوسط الحسابي لأتعاب عملية التدقيق لقطاع البنوك بلغ (204,127) دولار، وبانحراف معياري (126,803). وهو مرتفع بالاستناد إلى أتعاب التدقيق لقطاع التأمين، وقد يعود ذلك لانحصار مزودي خدمة التدقيق الخارجي لقطاع البنوك لمكتب تدقيق واحد وهو مكتب تدقيق دولي، مما يشير إلى انعدام المنافسة بين مكاتب التدقيق.

• حجم الشركة

يلاحظ من الجدول (3) أن الوسط الحسابي لأحجام شركات قطاع التأمين ممثلة بإجمالي أصول الشركة بلغ (45,120,551) دولار، وبانحراف معياري (80,236)، ويعتبر متوسط إجمالي الأصول في قطاع البنوك أعلى من قطاع التأمين حيث بلغ (534,531,689) دولار، وبانحراف معياري (126,803).

• التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

يلاحظ من الجدول (3) أن الوسط الحسابي لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لشركات قطاع التأمين بلغ (1,043,956) دولار، وبانحراف معياري (2,4675,51)، وأن الوسط الحسابي لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لشركات قطاع التأمين بلغ (9,270,454) دولار، وبانحراف معياري (49,160,000).

• الرافعة المالية (إجمالي الخصوم/ إجمالي الأصول)

يلاحظ من الجدول (3) وجود اختلاف كبير في درجة اعتماد شركات عينة الدراسة على التمويل طويل الأجل عند شرائها لأصولها، إذ أوضحت البيانات درجة تشتت عالية في اعتماد الشركات على الديون طويلة الأجل، حيث بلغ متوسط نسبة المديونية لقطاع التأمين (70.9%)، بانحراف معياري مرتفع قدرة (17.3%)، وبلغ متوسط نسبة المديونية لقطاع البنوك (56.5%)، بانحراف معياري مرتفع قدره (32.5%).

جدول رقم (4)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة بمقياس Dummy variable

نتيجة الأعمال				
ربح		خسارة		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
80%	24	20%	6	قطاع التأمين
86%	30	14%	5	قطاع البنوك

يلاحظ من الجدول (4) أن عدد مرات الخسارة خلال فترة الدراسة لجميع شركات قطاع التأمين بلغ (6) مشاهدات بواقع 20% من إجمالي المشاهدات، وعدد مرات الخسارة خلال فترة الدراسة لشركات قطاع البنوك بلغ (5) مشاهدات بواقع 14% من إجمالي المشاهدات.

6.4: منهج الدراسة:

لاختبار صحة فرضيات الدراسة تم الاستناد على أسلوبين رئيسيين:

- **الأسلوب الأول:** قياس مدى ممارسه إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لقطاع التأمين وقطاع البنوك، خلال الفترة (2010-2014).

وقد تم استخدام نموذج نسبة ميلر (Miller Ratio) لقياس إدارة الأرباح نظراً لسهولة استخدامه وسهولة الحصول على البيانات اللازمة لتطبيقه. ويعتمد النموذج على نسبة العلاقة بين التغير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب، وبين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب، ويمكن استخدام هذه النسبة لاكتشاف التلاعب في الأرباح حيث تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود تلاعب، أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر فإن ذلك يكون مؤشراً على وجود تلاعب في رقم الأرباح (الداعور، 2013: 148).

ويتلخص النموذج في الصيغة التالية:

▪ **فرض عدم ممارسة إدارة الأرباح**

$$(\Delta WC / CFO)_{t-0} - (\Delta WC / CFO)_{t-1} = 0$$

▪ **فرض ممارسة إدارة الأرباح**

$$(\Delta WC / CFO)_{t-0} - (\Delta WC / CFO)_{t-1} \neq 0$$

حيث:

Current Assets (CA): الأصول المتداولة .

Current Liabilities (CL): الخصوم المتداولة .

Working Capital (Δ WC): التغير في صافي رأس المال العامل (CA-CL).

Cash Flow from Operations (CFO): التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

والجدول (5) يوضح نتائج مدى ممارسة الشركات التي شملتها عينة الدراسة لإدارة الأرباح وفقاً لنموذج ميلر (Miller Ratio):

جدول (5)

نتائج قياس ممارسة الشركات لإدارة الأرباح

رمز الشركة	السنة	WC	Δ WC	Δ wc/cfo	DAC	ممارسة/ غير ممارسة
C 1	2010	9,818,701-	249,103-	4.11-		ممارسة
C 1	2011	9,273,339-	545,362	0.7		
C 1	2012	7,248,815-	2,024,524	5.19		
C 1	2013	1,866,065-	5,382,750	1.12-		
C 1	2014	3,224,064-	1,357,999-	4.89	6.004187221	
C 2	2010	14,466,509-	7,482,112-	4.81		ممارسة
C 2	2011	8,307,706-	6,158,803	3.27		
C 2	2012	6,129,644-	2,178,062	1.26-		
C 2	2013	6,253,376-	123,732-	0.07-		
C 2	2014	6,843,376-	590,000-	0.46-	0.398419825-	
C 3	2010	41,176,451	12,556,817	1.88		ممارسة
C 3	2011	6,782,491	34,393,960-	18.80-		
C 3	2012	6,580,836	201,655-	1.20-		
C 3	2013	10,084,260	3,503,424	1.85		
C 3	2014	10,487,086	402,826	0.12-	1.966859103-	

ممارسة/ غير ممارسة	DAC	Δ wc/cfo	Δ WC	WC	السنة	رمز الشركة
ممارسة		4.06	2,130,576-	8,626,076-	2010	C 4
		0.27	312,315-	8,938,391-	2011	C 4
		3.86	288,698-	9,227,089-	2012	C 4
		0.63	1,352,898-	10,579,987-	2013	C 4
	0.660333002-	0.03-	14,469	10,565,518-	2014	C 4
ممارسة		0.38	1,019,105	3,819,355	2010	C 5
		1.55-	3,038,478-	780,877	2011	C 5
		0.52	1,356,576	2,137,453	2012	C 5
		1.21-	4,274,906-	2,137,453-	2013	C 5
	1.027209766	0.18-	854,549-	2,992,002-	2014	C 5
ممارسة		0.1	396,390	8,854,796-	2010	C 6
		2.05-	4,864,503-	13,719,299-	2011	C 6
		0.33	1,080,933	12,638,366-	2012	C 6
		11.59-	40,313,700-	52,952,066-	2013	C 6
	32.18811643	20.59	40,106,524	12,845,542-	2014	C 6
ممارسة		0.06-	1,065,954-	189,251,458	2010	C 7
		0.28-	16,253,589	205,505,047	2011	C 7
		1.48-	40,865,815	246,370,862	2012	C 7
		2.42-	37,346,875	283,717,737	2013	C 7
	1.107057118-	3.53-	60,133,796	343,851,533	2014	C 7
ممارسة		0.219069	11,621,423	142,617,822	2010	C 8
		2.47	186,263,720-	43,645,898-	2011	C 8
		4.11	127,066,488	83,420,590	2012	C 8
		0.22-	23,524,152-	59,896,438	2013	C 8
	0.034361502-	0.26-	58,766,125-	1,130,313	2014	C 8

ممارسة/ غير ممارسة	DAC	Δ wc/cfo	Δ WC	WC	السنة	رمز الشركة
ممارسة		1.83	57,776,181-	156,213,767	2010	C 9
		49.06-	9,344,619-	146,869,148	2011	C 9
		6.83	138,800,777	285,669,925	2012	C 9
		1.82-	45,212,083	330,882,008	2013	C 9
	0.72353268	1.10-	31,212,537	362,094,545	2014	C 10
ممارسة		0.22	1,144,906	25,118,055	2010	C 10
		15.77	18,078,007-	7,040,048	2011	C 10
		1.47-	5,366,149	12,406,197	2012	C 10
		0.35	5,577,441	17,983,638	2013	C 10
	0.574921286-	0.23-	2,849,510	20,833,148	2014	C 10
ممارسة		3.2	21,183,560	261,318,261	2010	C 11
		82.23	216,709,818-	44,608,443	2011	C 11
		3.88-	10,794,831-	33,813,612	2012	C 11
		0.22	4,375,894	38,189,506	2013	C 11
	0.073406506	0.29	5,396,577	43,586,083	2014	C 11
ممارسة		4.83-	1,105,660-	345,638	2010	C 12
		1.14-	773,043	1,118,681	2011	C 12
		3.7	1,351,661-	232,980-	2012	C 12
		1.41-	280,748	47,768	2013	C 12
	124.789718257-	126.20-	2,585,005	2,632,773	2014	C 12
ممارسة		18.47	27,263,286	53,040,759	2010	C 13
		2.01-	30,695,145-	22,345,614	2011	C 13
		0.37	6,871,620	29,217,234	2012	C 13
		0.32	3,289,843	32,507,077	2013	C 13
	0.745669868-	0.43-	22,377,282-	10,129,795	2014	C 13

يبين جدول رقم (5) تصنيف ممارسة أو عدم ممارسة كل شركة من شركات قطاع التأمين وقطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين لإدارة الأرباح لفترة خمس سنوات، وتكون قيمة النسبة صفر في حالة عدم وجود تلاعب، أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر فإن ذلك يكون مؤشراً على وجود تلاعب في رقم الأرباح، وتعتبر الشركة ممارسة لإدارة الأرباح إذا اختلفت قيمة النسبة عن الصفر.

ويمكن استنتاج أن جميع شركات قطاع التأمين و شركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين تمارس إدارة الأرباح، وتطابقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (المباشر، 2014)، (الداعور، 2013)، (السرطاوي وآخرون، 2013)، (شاهين، 2011).

ومن ذلك يتضح أن الشركات تمارس إدارة الأرباح، وقد يكون ذلك من أجل دوافع مختلفة (دوافع تنظيمية، دوافع تعاقدية، تخفيض الضرائب، دوافع سياسية)، بغض النظر عن النشاط أو القطاع الذي تتبع له الشركة.

• **الأسلوب الثاني:** إيجاد علاقة الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح، حيث تم استخدام نموذج دراسة (Leeflang, 2010) لإيجاد العلاقة بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح خلال فترة البحث (2010-2014) مع الأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات الضابطة، وتتمثل صيغة هذا النموذج في معادلة الانحدار الخطي المتعدد الآتية:

$$DAC = \alpha + \beta_1 FEE + \beta_2 SIZE + \beta_3 CFO + \beta_4 LOSS + \beta_5 LEV + \beta_6 TYPE + \epsilon t$$

حيث:

• DAC: إدارة الأرباح

• FEE: أتعاب التدقيق

• SIZE: حجم المنشأة

• CFO: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

• LOSS: الخسارة

• LEV: الرافعة المالية

- TYPE: ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية
- α : ثابت الانحدار
- $\beta_1 \dots \beta_6$: معاملات الانحدار
- ε_i : تمثل الخطأ العشوائي ويمثل ذلك الجزء من التغير في إدارة الأرباح الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

7.4: بيانات الدراسة:

- تم الحصول على البيانات المالية اللازمة لحساب متغيرات الدراسة من البيانات المتاحة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة (2010-2014)، وتتضمن البيانات المطلوبة مجموع الأصول المتداولة، مجموع الأصول، مجموع الالتزامات المتداولة، مجموع الالتزامات، مجموع الالتزامات طويلة الأجل، صافي الدخل، التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، قيمة الأتعاب المهنية والاستشارية.

8.4: اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين أتعاب المدقق وإدارة الأرباح.

جدول رقم (6)

معامل الارتباط بين أتعاب المدقق وإدارة الأرباح

المؤشر	الإحصاءات	أتعاب المدقق (شركات التأمين)	أتعاب المدقق (شركات البنوك)
إدارة الأرباح	معامل الارتباط	0.376	-0.144
	القيمة الاحتمالية	0.040	0.408
	حجم العينة (مشاهدة)	30	35

وتنقسم هذه الفرضية إلى الفرضيتين التاليتين:

أ) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ بين أتعاب المدقق وإدارة الأرباح لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين أتعاب المدقق وإدارة الأرباح لشركات التأمين عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (6) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط (r) تساوي 0.376 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.040 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين أتعاب المدقق وإدارة الأرباح لشركات التأمين.

هذا يعني وجود علاقة طردية بين زيادة أتعاب التدقيق وممارسة إدارة الأرباح لدى شركات التأمين (عملاء مكتب التدقيق)، حيث زيادة ممارسة العملاء لإدارة الأرباح تؤدي إلى بذل مزيد من الجهد والوقت وإجراء اختبارات أوسع لدى المدقق الخارجي، كي يحد من النتائج السلبية لممارسة إدارة الأرباح، على عكس ما إذا كانت الأتعاب مشروطة أو تتحدد مسبقاً، مما يحد من سلوك إدارة الأرباح عند هؤلاء العملاء، ويؤدي بالطبع إلى زيادة أتعاب التدقيق.

وقد تطابقت هذه النتائج مع دراسة (أبو جراد، 2011)، (عيسى، 2008)، (Ashbaugh, 2003)، واختلفت هذه النتائج مع دراسة (Leeflang, 2010).

ب) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ بين أتعاب المدقق وإدارة الأرباح لشركات البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين أتعاب المدقق وإدارة الأرباح لشركات البنوك والخدمات المالية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، والنتائج مبينة في جدول رقم (6) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط (r) تساوي -0.144 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.408 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين أتعاب المدقق وإدارة الأرباح لشركات البنوك.

ويعني هذا أن شركات قطاع البنوك برغم ممارستها لإدارة أرباحها، لكنها لا تتأثر بمبلغ أتعاب المدقق، لأن شركة مكتب التدقيق الخارجي هي الشركة الوحيدة التي تتعامل مع جميع شركات هذا القطاع، ويعزى ذلك إلى توحيد السياسة المتبعة في تحديد مبلغ أتعاب التدقيق لدى الشركة، كما أن علاقاتها تجاوزت 5 سنوات متتالية.

وقد تطابقت هذه النتائج مع دراسة (Leeflang, 2010)، واختلفت هذه النتائج مع دراسة (أبو جراد، 2011)، (عيسى، 2008)، (Ashbaugh, 2003)، (Frankel, 2002).

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح لشركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (7)

معامل الارتباط بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح

المؤشر	الإحصاءات	حجم المنشأة (شركات التأمين)	حجم المنشأة (شركات البنوك)
إدارة الأرباح	معامل الارتباط	0.197	-0.099
	القيمة الاحتمالية	0.296	0.572
	حجم العينة (مشاهدة)	30	35

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح لشركات التأمين عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (7) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط (r) تساوي 0.197 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.296 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح لشركات التأمين، لأن الإدارة التي تمارس إدارة أرباحها لا تهتم إلى حجم مؤسستها، وإنما لحجم العمليات التجارية التي تولد إيراداتها.

وتم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح لشركات البنوك والخدمات المالية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (7) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط (r) تساوي -0.099 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.572 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح لشركات البنوك.

وتطابقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (Leeflang, 2010)، (Abbott, 2006)، واختلفت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (عيسى، 2008).

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وإدارة الأرباح لشركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (8)

معامل الارتباط بين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وإدارة الأرباح

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (شركات البنوك)	التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (شركات التأمين)	الإحصاءات	المؤشر
-0.026	0.074	معامل الارتباط	إدارة الأرباح
0.884	0.699	القيمة الاحتمالية	
35	30	حجم العينة (مشاهدة)	

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وإدارة الأرباح لشركات التأمين عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (8) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط (r) تساوي 0.074 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.699 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وإدارة الأرباح لشركات التأمين، لأن الأرباح والإيرادات قد تتولد من عناصر غير نقدية.

وتم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وإدارة الأرباح لشركات البنوك عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (8) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط (r) تساوي -0.026 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.884 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وإدارة الأرباح لشركات البنوك.

وتطابقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (Leeflang, 2010)، (Ashbaugh, 2003)، واختلفت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (Frankel, 2002).

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين الخسارة وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (9)

معامل الارتباط بين الخسارة وإدارة الأرباح

المؤشر	الإحصاءات	الخسارة (شركات التأمين)	الخسارة (شركات البنوك)
إدارة الأرباح	معامل الارتباط	0.254	-0.067
	القيمة الاحتمالية	0.175	0.704
	حجم العينة (مشاهدة)	30	35

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الخسارة وإدارة الأرباح لشركات التأمين عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (9) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط (r) تساوي 0.254 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.175 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين الخسارة وإدارة الأرباح لشركات التأمين.

وتم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الخسارة وإدارة الأرباح لشركات البنوك عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (9) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط (r) تساوي -0.067 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.704 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين الخسارة وإدارة الأرباح لشركات البنوك.

وتطابقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (Ashbaugh, 2003)، واختلفت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (Leeflang, 2010)، ودراسة (Frankel, 2002).

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (10)

معامل الارتباط بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح

المؤشر	الإحصاءات	الرافعة المالية (شركات التأمين)	الرافعة المالية (شركات البنوك)
إدارة الأرباح	معامل الارتباط	-0.112	-0.223
	القيمة الاحتمالية	0.555	0.197
	حجم العينة (مشاهدة)	30	35

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح لشركات التأمين عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (10) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط (r) تساوي -0.112 والقيمة الاحتمالية تساوي وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح لشركات التأمين.

وتم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح لشركات البنوك عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (10) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط (r) تساوي -0.223 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.197 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح لشركات البنوك.

وتطابقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (Leeflang, 2010)، (Ashbaugh, 2003) واختلفت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (Abbott, 2006)، ودراسة (Frankel, 2002).

الفرضية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية وإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (11)

بين ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية وإدارة الأرباح

المؤشر	الإحصاءات	ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية (شركات التأمين)
إدارة الأرباح	معامل الارتباط	-0.068
	القيمة الاحتمالية	0.720
	حجم العينة (مشاهدة)	30

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية وإدارة الأرباح لشركات التأمين عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (11) والذي يبين أن قيمة معامل الارتباط (r) تساوي -0.068 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.720 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية وإدارة الأرباح لشركات التأمين.

وتطابقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (Leeflang, 2010)، (Tendeloo and Vanstraelen, 2005)، (Ashbaugh, 2003)، (Frankel, 2002)، واختلقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (أبو جراد، 2010)، ودراسة (Krishnan, 2003).

9.4: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

تم دراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع خلال الفترة من (2010-2014) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك كما يلي:

$$DAC = \alpha + \beta_1 FEE + \beta_2 SIZE + \beta_3 CFO + \beta_4 LOSS + \beta_5 LEV + \beta_6 TYPE + \epsilon t$$

1. معادلة انحدار إدارة الأرباح DAC على المتغيرات المستقلة لشركات التأمين.

جدول رقم (12)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد لشركات التأمين (المتغير التابع: إدارة الأرباح)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	دال/غير دال
الثابت	-4.767	18.468		-0.258	0.799	غير دال عند 0.05
(FEE) أتعاب التدقيق	0.000	0.000	0.654	1.948	0.064	غير دال عند 0.05
(SIZE) حجم المنشأة	0.000	0.000	-0.386	-1.113	0.277	غير دال عند 0.05
(CFO) التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	0.000	0.000	0.226	0.898	0.379	غير دال عند 0.05
(LOSS) الخسارة	0.000	0.000	0.094	0.277	0.784	غير دال عند 0.05
(LEV) الرافعة المالية	2.035	21.875	0.029	0.093	0.927	غير دال عند 0.05
(TYPE) نوع مكتب التدقيق	-6.331	5.810	-0.240	-1.090	0.287	غير دال عند 0.05
تحليل التباين ANOVA						
			قيمة اختبار F=1.106	القيمة الاحتمالية =0.389		
			معامل الارتباط R=0.473	قيمة معامل التفسير المعدل R ² =0.021		

تم إيجاد معادلة انحدار إدارة الأرباح DAC على المتغيرات المستقلة لشركات التأمين، وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل جدول رقم (12) أن معادلة الانحدار غير جيدة حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 1.106 وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.389 وهي أكبر من 0.05.

ومن خلال معاملات المتغيرات المستقلة بعد أن تم تحويلها إلى العلامات المعيارية Standardization الموجودة في عمود Beta يتبين أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع هو الرافعة المالية حيث بلغت قيمة $Beta = 21.875$ وأقل المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع هي: حجم المنشأة، التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، الخسارة، أتعاب التدقيق حيث بلغت قيمة $Beta = 0.0$.

كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) $R^2 = 0.021$ والقيمة الاحتمالية المقابلة له بلغت 0.389 مما يدل على أن نسبة التباين الذي تفسره المتغيرات المستقلة التي دخلت معادلة الانحدار من تباين المتغير التابع ضعيفة عند مستوى دلالة 0.05 وتساوي 2.1%.

يتبين أن كل متغير مستقل لا يؤثر على المتغير التابع بالدراسة الإفرادية لكل متغير عدا أتعاب مكتب التدقيق، ولكن عند الدراسة الإجمالية لكل المتغيرات المستقلة كجملة واحدة تنتفي العلاقة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

2. معادلة انحدار إدارة الأرباح DAC على المتغيرات المستقلة لشركات البنوك.

جدول رقم (13)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد لشركات البنوك (المتغير التابع: إدارة الأرباح)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	دال/غير دال
الثابت	70.611	42.898		1.646	0.111	غير دال عند 0.05
(FEE) أتعاب التدقيق	0.000	0.000	-0.108	-0.372	0.712	غير دال عند 0.05
(SIZE) حجم المنشأة	0.000	0.000	-0.699	-0.640	0.527	غير دال عند 0.05
(CFO) التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	0.000	0.000	0.139	0.589	0.560	غير دال عند 0.05
(LOSS) الخسارة	0.000	0.000	0.701	0.713	0.482	غير دال عند 0.05
(LEV) الرافعة المالية	-51.876	55.962	-0.191	-0.927	0.362	غير دال عند 0.05
(TYPE) نوع مكتب التدقيق						غير دال عند 0.05
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F = 0.485			القيمة الاحتمالية = 0.785			
معامل الارتباط R = 0.278			قيمة معامل التفسير المعدل R ² = 0.082			

تم إيجاد معادلة انحدار إدارة الأرباح DAC على المتغيرات المستقلة لشركات البنوك، وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل جدول رقم (13) أن معادلة الانحدار غير جيدة حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.485 وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.785 وهي أكبر من 0.05.

ومن خلال معاملات المتغيرات المستقلة بعد أن تم تحويلها إلى العلامات المعيارية Standardization الموجودة في عمود Beta يتبين أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع هو الرافعة المالية أما باقي المتغيرات فلها أثر ضعيف.

كما بلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) $R^2 = 0.082$ والقيمة الاحتمالية المقابلة له بلغت 0.785 مما يدل على أن نسبة التباين الذي تفسره المتغيرات المستقلة التي دخلت معادلة الانحدار من تباين المتغير التابع غير جيدة عند مستوى دلالة 0.05 وتساوي 8.2%.

يتبين أن كل متغير مستقل لا يؤثر على المتغير التابع بالدراسة الإفرادية لكل متغير عدا أتعب مكتب التدقيق، ولكن عند الدراسة الإجمالية لكل المتغيرات المستقلة كجملة واحدة تنتفي العلاقة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5: النتائج

2.5: التوصيات

3.5: الدراسات المقترحة

4.5: الملاحق

1.5: النتائج :

من خلال الدراسة النظرية والعملية تم التوصل للنتائج الآتية:

1. تبين الدراسة أن جميع شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين تمارس إدارة الأرباح بنسب متفاوتة ولدوافع مختلفة.
2. وجود علاقة إيجابية بين متغير أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح عند مستوى دلالة إحصائية لشركات قطاع التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
3. وجود علاقة سلبية بين متغير أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح عند مستوى دلالة إحصائية لشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
4. وجود علاقة سلبية بين متغير حجم المنشأة وإدارة الأرباح عند مستوى دلالة إحصائية لشركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
5. وجود علاقة سلبية بين متغير التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وإدارة الأرباح عند مستوى دلالة إحصائية لشركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
6. وجود علاقة سلبية بين متغير الخسارة وإدارة الأرباح عند مستوى دلالة إحصائية لشركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
7. وجود علاقة سلبية بين متغير الرافعة المالية وإدارة الأرباح عند مستوى دلالة إحصائية لشركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
8. وجود علاقة سلبية بين متغير ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية وإدارة الأرباح عند مستوى دلالة لشركات قطاع التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

2.5: التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. ضرورة أن تقوم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بترشيد ممارسة إدارة الأرباح لما لها من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية وعلى جميع الأطراف المعنية بالشركة، حتى وإن حققت منفعة مؤقتة لأحد الأطراف.
2. ضرورة العمل على توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص، بآثار وانعكاسات تلك الممارسات على قراراتهم الاستثمارية، ويأتي ذلك بتكاتف الجهود بين الجهات ذات العلاقة والمتمثلة في بورصة فلسطين، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، ونقابة المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، والجامعات والمعاهد المتخصصة.
3. العمل على تكثيف البحث ودراسة أدوات وعوامل أخرى تساعد في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، وإقامة المؤتمرات والندوات وورشات العمل التي تساعد في نشر التوعية بضرورة ترشيد ممارسات إدارة الأرباح.
4. الالتزام بالجانب الأخلاقي وبما جاء بميثاق الأخلاق المهنية من قبل مكاتب التدقيق للحد من ممارسة إدارة الأرباح.
5. إلزام الشركات بالإفصاح عن قيمة أتعاب التدقيق بشكل مستقل وعدم دمجها ضمن بند أتعاب مهنية واستشارية.
6. ضرورة تنظيم أعمال الخدمات الاستشارية في مكاتب التدقيق بما يسمح بعدم تأثير أتعاب تلك الخدمات على أتعاب التدقيق.

3.5: الدراسات المقترحة

بناءً على ما تم نقترح الدراسات المستقبلية:

1. علاقة أتعاب الخدمات بخلاف مهام التدقيق بإدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2. ضرورة تناول موضوع ممارسات إدارة الأرباح ارتباطاً بجوانب أخرى هامة مثل جودة الإفصاح، جودة الأرباح، أسعار الأسهم، دور مدقق الحسابات الخارجي.

المراجع

مصادر ومراجع البحث

أولاً: المراجع العربية :

أبو زيد، حسن، (1985)، "اقتصاديات وعوامل تحديد أتعاب عمليات المراجعة"، مجلة المال والتجارة، العدد 193، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

أبو عجيلة، عماد محمد، وحمدان، علام محمد، (2009)، "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن"، ورقة عمل، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

الأشقر، هاني، (2010)، "إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العاقبة بحجم الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أمينة، فداوي، (2013)، "قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر"، مجلة التنظيم والعمل، العدد (4)، الجزائر.

الجرد، رشا، (2008)، "أثر جودة المراجعة الداخلية على تحديد أتعاب المراجع الخارجي، دراسة ميدانية في سوريا" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

جهماني، عمر، (1999)، "العوامل التي تؤثر على أتعاب مدقق الحسابات القانوني، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد (13)، العدد (3)، نابلس، فلسطين.

حلس، سالم، (2003)، "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (18)، العدد (1)، غزة، فلسطين.

حمادة، رشا، (2010)، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية"، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (26) العدد الثاني، دمشق، سوريا.

حمزة، بوسنة، (2012)، "دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

الحميد، عبد الرحمن، (1988)، "العوامل التي تؤثر على تحديد أتعاب التدقيق القانوني، دراسة ميدانية الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية"، مجلة معهد الإدارة العامة، السنة (28)، العدد (59)، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الداعور، جبر، (2013)، "أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الحد من إدارة الأرباح: دراسة ميدانية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، غزة، فلسطين.

الداعور، جبر، وعابد، محمد، (2009)، "أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، عدد 12، غزة، فلسطين.

دبور، خالد، (2013)، "دور استراتيجية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الديسبيطي، محمد، وحجاج، أحمد، (2002)، "المراجعة مدخل متكامل"، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ.

الذنيبات، علي، (2010)، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق"، دار وائل للنشر، الأردن.

راضي، محمد، (1998)، "تحليل العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثاني - العدد الأول، جامعة البحرين، دولة البحرين.

رياض، سامح، (2010)، "اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية"، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.

ريشو، بديع الدين، (2007)، "أساليب تخفيض عمليات إدارة الأرباح من منظور المراجعين الخارجيين والداخليين، دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة البحوث الإدارية، السنة (25)، العدد (3)، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

شاهين، علي، (2011)، "إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية، دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية"، بحث مقبول للنشر، مجلة الجامعة الخليجية، جامعة البحرين.

الصباغ، أحمد، وآخرون، (2008)، "أساسيات المراجعة ومعاييرها"، متوفر على http://accounting-omu.blogspot.com/p/blog-page_55.html

عبدالله، خالد، (2004)، "علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

القطار، حسن، (2003)، "دراسة اختبارية لمحددات أتعاب المراجعة في ظل التطورات المعاصرة لبيئة الأعمال المصرية"، مجلة البحوث التجارية، المجلد (25)، العددان الأول والثاني، الزقازيق، جمهورية مصر العربية.

عليان، حازم، (2010)، "أسس اختيار المراجع الخارجي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تحليلية مقارنة من وجهتي نظر المراجعين الخارجيين والشركات"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

عيسى، سمير، (2008)، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (45)، العدد الثاني، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

قطب، أحمد، والخاطر، (2004)، "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات دراسة ميدانية تطبيقية على دولة قطر"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (18)، العدد (24)، المملكة العربية السعودية.

اللوزي، خالد، (2013)، "أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

المباشر، حسن، (2014)، "علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

محمد، علي، وسرور، (2010)، "العوامل المؤثرة في تحديد قيمة أتعاب المراجعة في الجمهورية اليمنية"، دراسة ميدانية، مجلة المحاسب القانوني، جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، العدد(9)، الجمهورية اليمنية.

المزحاني، حسين، (2010)، "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب تدقيق الحسابات في الجمهورية اليمنية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.

المطارنة، غسان، (2006)، "تدقيق الحسابات المعاصرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

نجم، مها، (2012)، "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abbott, L., Parker, S. & Peters, G. (2006), "Earnings Management, Litigation Risk, and Asymmetric Audit Fee Responses." Auditing: A Journal of Practice & Theory, 25(1), 85-98.
- Alqerm, J., (2013)," The Pricing of the Real Earnings Management Evidence from Malaysian Stock Exchange" Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies - No. 32- Part (1) .
- Ashbaugh, H., LaFond, R. & Mayhew, B. (2003), "Do Nonaudit Services Compromise Auditor Independence? Further Evidence." The Accounting Review, 78(3), 611-639.
- Beaudoin, C., Cianci, A. and Tsakumis, G., "Do CFOs' Bonuses and Earning Management Ethics Impact Their Financial Reporting Decisions?", available at : <http://ssrn.com/abstract=2163797>.
- Bedard, J., & S. Biggs, (1991) "The effect of Domain-Specific in Analytical Procedures" Auditing: A Journal of Practice & Theory.
- Discretionary Accruals, Journal of Practice and Theory.
- Frankel, R., Johnson, M., & Nelson, K. (2002), "The Relation Between Auditors' Fees For Nonaudit Services and Earnings Management." The Accounting Review, 77(Supplement: Quality of Earnings Conference).
- Gramling, Audrey A. and Stone, Dan N.,(2001) "Audit Firm Industry Expertise: A Review and Synthesis of the Archival Literature", Journal of Accounting Literature, Vol.20.
- Healy, P., and Wahlen, J., (1999), "A review of the earning management literature and its implications for standard setting", Accounting Horizons, 13 (4).
- Healy, P., (1985),"The Impact of Bonus schemes on the Selection of Accounting Principles" Journal of Accounting and Economics, April,7.

- Kieso, D., Weygandt, J., and Warfield, T., (2013), "Intermediate Accounting" 15th Edition, John Wiley & Sons, New York.
- Krishnan, Gopal V., (2003). Audit Quality and the Pricing of
Leeflang, M.,(2010)," The relation between Auditor's Fees and Earnings Management in Dutch firms", Master thesis, Amsterdam Business School.
- Memiş, M., and Çetenak, E., (2012),"Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison "International Journal of Economics and Financial Issues(4)2pp. 460-469.
- Mulford, c., and Comiskey, E., (2002) "The Financial Number Game: Detecting Creative Practice" John Wiley and Sons, New York.
- Omid, Akhgar M.,(2012), "Type of Earnings Management and the Effects Debt Contracts, future earning growth forecast and sales growth: Evidence from Iran" School of Doctoral Studies (European Union Journal 2012).
- Oriol, A., Jordi, P. and Ester, O, (2003). " Earnings Management in Spain. Some Evidence from Companies Quoted in the Spanish Stock Exchange". UPF Economics and Business Working Paper No. 677: www.ssrn.com .
- Rahman, M., Moniruzzaman, M., and Sharif, J., (2013),"Techniques, Motives and Controls of Earnings Management", Journal of Advanced Social Research, 3 (2).
- Ratsula, Olli Pekka, (2010). The Interplay between Internal Governance Structures, Audit Fees and Earnings Management in Finnish Listed Companies, Master thesis, Aalto University.
- Ronen, J., and Yaari, V., (2008), " Earnings Management insights in theory, practice, and research", Springer Science Business Media, LIC, New York.
- Schelleman, C., Knechel, W., (2003), "The impact of potential earnings management on the pricing and production of audit services", <http://www.researchgate.net/publication/237404323>

- Scott, B. Jacobson ad M.K Pitman., (2005), "Auditors and Earnings Management", <http://www.nysscpa.org/cpajournal/2005/0802/features/f085002.htm>.
- Sugata, R. (2005), "Earning Management Through Real Activities Manipulation", <http://ssrn.com/abstract=2163797>.
- Wang Xinhan, Earnings Management, Audit opinion and Auditor location, Master of Philosophy, The Department of Accounting, University of Hong Kong, 2005, Available from: http://lbms03.cityu.edu.hk/theses/c_ftt/mphil-ac-b19885763f.pdf, (03/02/2011);
- Watts, Ross L., and Zimmewman, Jerold L.,(1990). Positive Accounting Theoty, A Ten Years Perspective, The Accounting Review, Vol. 65, No.1.
- Yanqiong, M.,(2010),"Earnings Management Incentives and Techniques in China's Listed Companies: A Case Study", proceedings of the International Conference on Innovation & Management, China.

الملاحق

ملحق (1)

الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وذلك حسب القطاعات

م	اسم الشركة	الرمز
قطاع البنوك		
1	شركة البنك الإسلامي العربي م.ع.م	AIB
2	بنك فلسطين	BOP
3	البنك الإسلامي الفلسطيني	ISBK
4	البنك التجاري الفلسطيني	PCB
5	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC
6	بنك القدس	QUDS
7	البنك الوطني	TNB
8	سوق فلسطين للأوراق المالية	PSE
قطاع التأمين		
1	المجموعة الأهلية للتأمين	AIG
2	العالمية المتحدة للتأمين	GUI
3	المشرق للتأمين	MIC
4	التأمين الوطنية	NIC
5	فلسطين للتأمين	PICO
6	التكافل الفلسطينية للتأمين	TIC
7	ترست العالمية للتأمين	TRUST
قطاع الخدمات		
1	أبراج الوطنية	ABRAJ
2	المؤسسة العربية للفنادق	AHC
3	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	BRAVO
4	جلوبال كوم للاتصالات	GCOM
5	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC
6	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	PALAQAR
7	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL
8	الفلسطينية للكهرباء	PEC
9	مصافي رام الله	RSR
10	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	WASSEL
11	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	WATANIYA
12	المؤسسة العقارية العربية	ARE

قطاع الاستثمار		
APIC	"العربية الفلسطينية للاستثمار" ايبك	1
AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	2
ARAB	المستثمرون العرب	3
JREI	القدس للاستثمارات العقارية	4
PADICO	فلسطين للاستثمار والتنمية	5
PID	الفلسطينية للاستثمار والنماء	6
PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	7
PRICO	فلسطين للاستثمار العقاري	8
UCI	الاتحاد للاعمار والاستثمار	9

ملحق (2)

البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية للشركات

LEV	LOSS	CFO	SIZE	FEE	السنة	الشركة	القطاع
0.73	36,651	60,592	48,938,110	91,618	2014	1	قطاع التأمين
0.71	1,684,443	780,090	51,370,786	88,370	2013	1	قطاع التأمين
0.72	639,340-	390,283	51,195,974	98,091	2012	1	قطاع التأمين
0.65	2,041,548	4,819,560-	50,631,493	175,488	2011	1	قطاع التأمين
0.63	2,270,471	277,861-	46,119,240	203,080	2010	1	قطاع التأمين
0.98	1,774,447-	1,555,541-	15,333,062	54,685	2014	2	قطاع التأمين
0.98	1,010,337-	1,881,520	13,768,815	79,373	2013	2	قطاع التأمين
0.94	913,514-	1,725,507-	14,997,100	49,572	2012	2	قطاع التأمين
0.91	151,858	1,868,708	18,563,610	73,322	2011	2	قطاع التأمين
0.74	325,585	1,269,821	26,566,551	111,088	2010	2	قطاع التأمين
0.17	5,277,065	6,676,056	70,630,122	89,235	2014	3	قطاع التأمين
0.67	3,010,262	1,829,204	72,879,376	130,368	2013	3	قطاع التأمين
0.62	4,627,711	168,226	73,432,305	387,810	2012	3	قطاع التأمين
0.62	5,105,997	1,895,257	80,667,990	216,573	2011	3	قطاع التأمين
0.57	2,635,962	3,404,051-	73,244,670	153,199	2010	3	قطاع التأمين
0.87	1,697,785-	525,311-	32,365,617	80,707	2014	4	قطاع التأمين
0.84	474,666	1,151,332-	32,755,818	100,596	2013	4	قطاع التأمين
0.85	446,937-	74,806-	31,553,233	89,779	2012	4	قطاع التأمين
0.86	36,381	2,142,328-	32,349,449	71,814	2011	4	قطاع التأمين
0.80	2,507,279	501,966-	32,587,161	107,579	2010	4	قطاع التأمين
0.43	859,194	2,713,998	14,114,653	40,384	2014	5	قطاع التأمين
0.87	335,127	1,956,036	10,136,307	35,868	2013	5	قطاع التأمين
0.80	1,184,400	2,597,125	13,553,443	56,611	2012	5	قطاع التأمين
0.54	755,334	3,537,415	24,002,235	91,062	2011	5	قطاع التأمين
0.59	1,924,573	4,714,148	27,190,901	79,435	2010	5	قطاع التأمين
0.55	1,603,988	4,067,480	61,934,482	165,784	2014	6	قطاع التأمين
0.66	1,456,537	2,368,343	74,733,162	200,637	2013	6	قطاع التأمين
0.66	1,703,788	3,298,075	78,999,951	219,673	2012	6	قطاع التأمين
0.67	2,936,927	3,477,098	84,746,019	246,395	2011	6	قطاع التأمين
0.62	2,362,362	1,947,481	94,254,897	263,038	2010	6	قطاع التأمين
0.31	2,270,207-	16,806,024	285,727,916	207,653	2014	1	قطاع البنوك
0.26	887,058	57,226,687-	300,088,560	170,973	2013	1	قطاع البنوك
0.32	648,513	27,675,462-	373,058,769	152,458	2012	1	قطاع البنوك
0.36	3,500,463	15,445,596-	468,267,496	195,670	2011	1	قطاع البنوك
0.38	4,129,844	17,059,137-	561,908,064	288,512	2010	1	قطاع البنوك
0.89	30,116,468	53,049,147	1,545,038,022	307,913	2014	2	قطاع البنوك
0.88	33,980,673	75,393,762-	1,653,960,732	264,205	2013	2	قطاع البنوك
0.88	38,347,397	30,909,281	2,004,494,095	393,948	2012	2	قطاع البنوك
0.89	40,438,831	105,567,620	2,348,045,943	405,952	2011	2	قطاع البنوك
0.88	40,222,506	228,487,336	2,424,773,961	637,875	2010	2	قطاع البنوك

LEV	LOSS	CFO	SIZE	FEE	السنة	الشركة	القطاع
0.55	1,594,453	31,564,051-	357,481,023	201,761	2014	3	قطاع البنوك
0.53	4,034,147	190,462	392,675,894	137,103	2013	3	قطاع البنوك
0.30	5,825,988	20,324,532	423,109,279	190,898	2012	3	قطاع البنوك
0.31	6,526,862	24,795,613-	502,251,830	351,491	2011	3	قطاع البنوك
0.36	7,537,607	28,378,704-	595,259,913	307,204	2010	3	قطاع البنوك
0.83	1,794,022	5,225,685	171,495,617	239,719	2014	4	قطاع البنوك
0.83	589,127	1,146,648-	168,803,636	239,057	2013	4	قطاع البنوك
0.84	52,167	3,639,961-	186,169,212	186,877	2012	4	قطاع البنوك
0.87	114,683	16,150,801	236,568,275	223,545	2011	4	قطاع البنوك
0.86	1,198,637	12,411,513-	279,352,043	151,345	2010	4	قطاع البنوك
0.01	1,569,530	6,619,529	265,367,906	96,863	2014	5	قطاع البنوك
0.73	2,552,984	2,635,513-	243,475,131	116,217	2013	5	قطاع البنوك
0.74	1,826,277	2,779,382	258,689,765	155,532	2012	5	قطاع البنوك
0.76	1,958,574	20,218,575	288,414,977	354,993	2011	5	قطاع البنوك
0.78	2,829,494	18,619,422	320,813,772	315,906	2010	5	قطاع البنوك
0.03	263,544-	228,826	12,522,702	52,787	2014	6	قطاع البنوك
0.07	266,275-	676,948-	12,658,010	52,787	2013	6	قطاع البنوك
0.06	701,201-	365,783-	11,723,148	53,787	2012	6	قطاع البنوك
0.03	219,630-	199,596-	11,366,673	61,875	2011	6	قطاع البنوك
0.02	243,224	20,484-	11,480,780	48,750	2010	6	قطاع البنوك
0.70	211,087	1,476,307	185,139,737	168,619	2014	7	قطاع البنوك
0.88	567,262	15,242,854	247,399,123	88,061	2013	7	قطاع البنوك
0.85	2,021,100	18,676,260	350,890,034	83,262	2012	7	قطاع البنوك
0.89	3,600,243	10,396,669	529,598,977	104,935	2011	7	قطاع البنوك
0.88	4,438,380	52,132,640	679,908,084	135,933	2010	7	قطاع البنوك